الأمانة العامة - أوراق السياسة

الحزب الوطني الديمقراطي
فكر جديد

التعليم

المؤتمر السنوي ■ الفكر الجديد... وأولويات الإصلاح ■ سبتمبر ٢٠٠٤

تمثل هذه الوثيقة حصيلة الدراسة التى تمت داخل أمانة السياسات وتشكيلاتها المختلفة فى إطار صياغة سياسات عامة خاصة بالقضايا التى طرحت فى أوراق النقاش التى عرضت فى مؤتمرات الحزب السابقة، وهى: التعليم والبحث العلمى، والصحة والسكان، ومصر والعالم، والتوجه الإقتصادى، والشباب، والمرأة، وهى الأوراق التى تمت مناقشتها وإقرارها فى المؤتمر العام الثامن للحزب فى سبتمبر ٢٠٠٢. وكذلك أوراق حقوق المواطنة والديمقراطية، والحفاظ على الأرض الزراعية وإتجاهات النمو العمرانى، وحاضر ومستقبل قطاع النقل، والتى نوقشت وأقرت فى المؤتمر السنوى الأول فى سبتمبر ٢٠٠٣.

ولقد قامت أمانة السياسات بتشكيل عدد من لجان السياسات المتخصصة، عكفت على دراسة هذه القضايا بشكل تفصيلى ومعمق، من خلال مجموعات عمل داخل اللجان اختصت كل منها بدراسة أحد القضايا التى تقع فى نطاق إهتمامها. كما قام المجلس الأعلى للسياسات التابع لأمانة السياسات بمناقشة عدد من هذه القضايا ودراسة أبعادها وآثارها المختلفة على المجتمع. كذلك تمت مناقشة التوجهات الرئيسية لهذه السياسات فى اللقاءات التى عقدتها أمانة السياسات مع لجان الحزب بالمحافظات.

وقد جاءت الصياغة النهائية لهذه الأوراق إنعكاساً لكل هذه الدراسات والمناقشات، بالإضافة الى الحوار الموسع مع حكومة الحزب فى الجوانب المختلفة للسياسات والإجراءات المقترحة للتنفيذ. ويرى الحزب أن طرح هذه السياسات التفصيلية فى المؤتمر السنوى الثانى للحزب هو تجسيد للشعار الذى رفعه الحزب فى مؤتمره العام الثامن حول "الدعوة للمشاركة". كما يعد تعبيراً واضحاً عن دور الحزب الوطنى الديمقراطى بالتعاون مع الحكومة فى رسم السياسات العامة التى من شأنها تحقيق مصلحة الوطن والمواطنين.

المحتويات

مقدمة ١

التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ٣

دمج الطلاب ذوى الاحتياجات الخاصة في التعليم ٦

تطوير التعليم من أجل المواطنة وتنمية روح الانتماء ١٦

الحياة الطلابية ٢٠

تطوير التعليم الثانوي ٢٤

تطوير الدراسات العليا ٣١

مقدمة

يولى الحزب الوطنى الديمقراطى وحكومته قضية التعليم إهتماما خاصاً، وتمثلت أهم معالم هذا الإهتمام فى تحقيق طفرة هائلة فى مجالات الأبنية التعليمية، واستيعاب عددا متضاعفا من الطلبة، وإعداد وتعيين آلاف المعلمين، وتطوير المناهج الدراسية، ونظم الإمتحانات، وتوفير التكنولوجيا وبنيتها الأساسية فى معظم المدارس.

إلا أن هذه الإنجازات لم تحل دون ظهور بعض التحديات التى تعوق تحقيق الهدف المنشود فى توفير نظام تعليمى يضارع أحدث النظم العالمية، ويسمح بإعداد أجيال قادرة على المنافسة الإقليمية والعالمية وعلى تحديث مصر تحديثا شاملا خلال العقدين القادمين.

وقد طرح الحزب ثلاثة محاور رئيسية للتطوير تقوم على استكمال البنية الأساسية للمعرفة، وتحقيق مبدأ الجودة الشاملة فى التعليم، وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية.

وقدم الحزب فى مؤتمره السنوى الأول فى سبتمبر ٢٠٠٣، عدداً من السياسات التى تستهدف تحقيق أهداف التطوير فى مجالات المشاركة المجتمعية والتوجه نحو اللامركزية، ودعم أداء أعضاء هيئة التدريس، وتطوير منظومة التقويم التربوى فى التعليم قبل الجامعى، وتوظيف التكنولوجيا للإرتقاء بالتعليم، والتعليم وسوق العمل، والبحث العلمى والتطوير التكنولوجى، واقتصاديات تمويل التعليم الجامعى، ونظم الاعتماد وضمان الجودة والرقابة على التعليم.

ويطرح الحزب فى مؤتمره السنوى الثانى عدداً من السياسات الجديدة، تستهدف تحقيق أهداف تطوير منظومة التعليم، وتتعلق بسياسات التعليم فى مرحلة الطفولة المبكرة، ودمج الطلاب ذوى الإحتياجات الخاصة في التعليم، وتطوير التعليم من أجل المواطنة وتنمية روح الإنتماء، والحياة الطلابية، وتطوير التعليم الثانوى، وتطوير الدراسات العليا.

ويطرح الحزب فى ورقة التعليم فى مرحلة الطفولة المبكرة عدداً من السياسات من أهمها: ضم مرحلة رياض الأطفال إلى الإشراف العلمى لوزارة التربية والتعليم ضماناً لجودة الخدمة التعليمية، وزيادة عدد فصول رياض الأطفال في كل مدرسة، و إعطاء أولوية لتعيين المعلمين المطلوبين في هذه المرحلة، و عدم السماح لغير المؤهلين تربويا بالعمل في فصول رياض الأطفال إلا بعد تلقى تدريب تحويلي وتأهيلي، و تطوير مناهج رياض الأطفال بالإطلاع المستمر على الخبرات العالمية المتوفرة، و دعم كليات رياض الأطفال والتحديث الدائم لمناهجها وتطوير نظم الدراسات العليا بها.

ويتبنى الحزب عدداً من السياسات لرعاية ذوى الإحتياجات الخاصة ودمجهم فى التعليم، ومن أهمها: دمج ذوي الإحتياجات الخاصة في المراحل العمرية المختلفة فى كافة الأنشطة التعليمية والثقافية والتربوية والرياضية والترفيهية وغيرها، وتفعيل عمل إدارات التربية الخاصة في وزارة التربية والتعليم لتشمل جميع أنواع الإعاقة، وتطوير البنية التحتية، وتصميم وتجهيز الفصول الدراسية، وتوفير التقنيات والأجهزة التعويضية اللازمة ووسائل الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة، وتطوير المناهج ونظم التقويم لذوي الاحتياجات الخاصة بما يتلاءم مع جميع التلاميذ، ووضع معايير لاختيار وتقويم أداء معلمي التربية الخاصة وتدريبهم، والتوسع في إنشاء أقسام للتربية الخاصة.

ويطرح الحزب فى ورقة تطوير التعليم من أجل المواطنة وتنمية روح الانتماء عدداً من السياسات من أهمها: تطوير مناهج التعليم وطرق عرضها بشكل يدعم المواطنة، و تطوير الحياة الطلابية وتعديل لوائحها، وتأهيل وتدريب المعلم وعضو هيئة التدريس على مفهوم التربية من أجل المواطنة، وتحديث فكر ومنهاج إدارة المؤسسات التعليمية.

وتتركز السياسات المقترحة فى ورقة الحياة الطلابية فى وضع رؤية متكاملة للحياة الطلابية تؤكد أن الطالب هو أساس العملية التعليمية، وأن ممارسة حريته في إدارة شئونه حق له، وتعمل على تكامل الأنشطة الطلابية مع النواحي المعرفية واكتساب المهارات، وتؤكد الدور المؤثر للمعلم وعضو هيئة التدريس في الحياة الطلابية، وزيادة الوعي المجتمعي بالأنشطة الطلابية، واشتراك مجالس أولياء الأمور في التخطيط وإدارة الأنشطة الطلابية، و إيجاد التمويل الذي يتناسب مع أهمية الحياة الطلابية، وتدعيم المناخ التعليمي المحفز لممارسة الحياة الطلابية المتكاملة.

ويطرح الحزب فى ورقة تطوير التعليم الثانوى عدداً من السياسات من أهمها: دمج التعليم العام والفنى، ودراسة تطبيق نظام الساعات المعتمدة، و إدخال نظام المرشد التعليمي، و خفض كثافة الفصول، وتطوير المناهج وتشجيع التوجه للعلوم والرياضيات، وزيادة المخصص الزمني للأنشطة اللاصيفية، والتحول لنظام اليوم الكامل، و تشجيع الممارسات الديمقراطية داخل المدرسة، و تعديل منظومة التقويم التربوي لتعكس التطور المعرفي والمهارى للطالب، ودعم التعليم التعاوني والقطاع الخاص.

ويطرح الحزب فى ورقة تطوير الدراسات العليا عدداً من السياسات من أهمها: وضع استراتيجية قومية واضحة للدراسات العليا في مصر تحقق لها قدراً أعلى من التنافسية العالمية، وتأكيد حرية الجامعات في وضع و تطوير نظم الدراسات العليا بما في ذلك نظم القبول ونوعية التخصصات والشهادات التي تمنحها ونظم الإدارة والتقويم ومصادر التمويل، و تطبيق نظام الساعات المعتمدة في الدراسات العليا لإتاحة المرونة اللازمة للنظام، و تشجيع البرامج العلمية المشتركة بين الكليات المختلفة، مع إعطاء درجة أعلى من المرونة للطلبة و أعضاء هيئة التدريس للتنقل بين الجامعات المختلفة، وتطوير نظم القبول والدراسة، وتنمية وسائل تمويل الدراسات العليا.

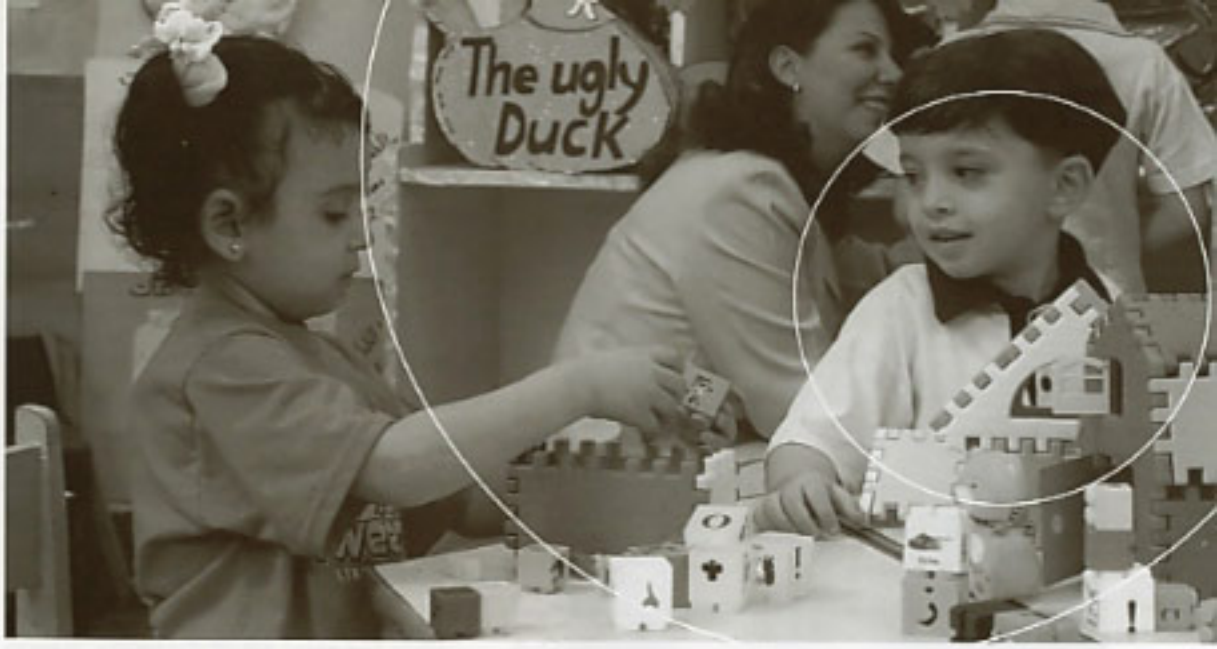

التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

كانت القيادة السياسية في مصر سباقة في مبادرتها نحو ضرورة الاهتمام بالطفولة المبكرة منذ المولد وحتى سن السادسة، حيث أصدرت وثيقة "العقد الأول لحماية ورعاية الطفل المصري" وتم إنشاء المجلس القومي للطفولة والأمومة والتأكيد على أن "الإنفاق على رعاية وتنمية الطفل هو خير استثمار في المستقبل لوطننا".

وبحلول عام ٢٠٠٠ تم إصدار وثيقة "العقد الثاني لحماية ورعاية الطفل المصري"، وقررت هذه الوثيقة "أن مصر تحتاج أن تسير بنفس القوة التي بدأت في العقد الأول للمحافظة على مكانة أطفالنا في قلب خططنا التنموية التنموية في التعليم والصحة والتنمية الثقافية والاجتماعية".

وتؤكد الدراسات العالمية أن بناء المواطن العصري نفسياً واجتماعياً وصحياً وثقافياً يبدأ من الطفولة المبكرة، نظراً لما للتنشئة في هذه المرحلة من تأثير كبير على بناء الشخصية وخلق القيم والمفاهيم والمهارات التي يجب أن تقدم للطفل في وقت مبكر، وذلك لأن تأخير تقديم بعض القيم والمهارات للطفل إلى مرحلة تالية يعسر عملية الاستيعاب الكلي لها، ويهدر مرحلة عمرية حافلة بإمكانيات التعلم والتأثر بالمجتمع.

وقد أكدت هذه الدراسات على أن مرحلة الطفولة المبكرة تعد من أهم مراحل التعليم، وأن الالتحاق بفصول رياض الأطفال المعدة إعداداً جيداً والتي يتوافر فيها المعلمون من ذوي الكفاءة قد أدى في البلدان التي خاضت هذه التجربة كاملة إلى:

- تنمية الذكاءات المتعددة لدى الأطفال.
- زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية.
- انخفاض معدلات الرسوب في المراحل التعليمية التالية.
- زيادة الرعاية الصحية وتحسن الصحة الجسدية للأطفال.
- تحسين الأوضاع الغذائية لدى الأطفال وتعليمهم عادات غذائية أفضل.
- زيادة الاستعداد للتعلم والالتزام بالمواظبة على الدراسة.
- نمو الأطفال نمواً لغوياً أفضل.
- إكساب الأطفال مهارات أكثر تنوعاً.

ومن هنا تتضح أهمية الموضوع للحزب، حيث يؤكد على ضرورة التعليم في الطفولة المبكرة باعتبار أن هذه السنوات هي فترة ذهبية لتنمية الطفل وإطلاق طاقاته الإنسانية والإبداعية الكامنة.

وصف الوضع الراهن

١- الجهات المعنية برعاية الطفولة المبكرة

- تقوم هيئات حكومية عديدة بتقديم الخدمات للأطفال حديثي الولادة وحتى سن السادسة، وهي:
  - المجلس القومي للطفولة والأمومة.
  - وزارة التربية والتعليم.
  - وزارة الصحة.
  - وزارة الشئون الاجتماعية.
- وتقوم المنظمات غير الحكومية بجهود ملموسة مرتبطة بإقامة الحضانات ومراكز رعاية الأطفال.

٢- واقع رياض الأطفال في مصر

- يقدر عدد الأطفال من ٤ – ٦ سنوات بحوالي ٣ مليون طفل.
- إجمالي القيد في مرحلة رياض الأطفال يقدر بحوالي ٤٦٩٩٤٢ بنسبة ١٣ ٪ من أطفال الفئة العمرية (٤ – ٦ سنوات) (البنين ٢٤٦٠٨٠ و البنات ٢٢٣٨٦٢)، وتشارك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في استيعاب نحو نصف المقيدين في هذه المرحلة.
- يتوزع عدد المقيدين في هذه المرحلة على عدد ١٥٥٨٠ فصل لرياض الأطفال سواء في المدارس الحكومية أو الخاصة حتى الآن، بمتوسط كثافة ٣٠ طفل في الفصل.
- يتوفر ١٣٣١٤ معلمة متخصصة، و ٥٦٠٥ معلمة غير متخصصة (بإجمالي ١٨٨١٩ معلمة)، بمعدل معلمة لكل ٤٠ طفلا.

٣- استراتيجية تنمية الطفولة المبكرة

تبنت الدولة استراتيجية لتنمية الطفولة المبكرة تتضمن:

- إدماج فصول رياض الأطفال بمرحلة التعليم الأساسي لاستيعاب ٦٠٪ من المرحلة العمرية ٤– ٦ بفصول رياض الأطفال قبل عام ٢٠١٠.
- مساهمة المشاركين والممولين في النفقات.
- التعليم المجاني لمرحلة رياض الأطفال لغير القادرين.
- إعداد خريطة قومية مدرسية لفصول رياض الأطفال تكون مكملة لنظام الخريطة القومية المدرسية.
- تطوير المناهج والبرامج في إطار سياق عالمي.
- بناء قدرات المعلمين والعاملين في مجال التدريس.
- بناء قدرات الإداريين في إدارات رياض الأطفال على المستوى المركزي والمحلي.

وقد تم اتخاذ الخطوات الآتية لتحقيق هذه الاستراتيجية:

- إنشاء مراكز متخصصة لتنمية الطفولة المبكرة، من أهمها مركز الطفولة المبكرة في مدينة مبارك للتعليم بالاشتراك مع برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، ويقوم بالآتي:
  - توفير نموذج لتنمية الطفولة المبكرة وكيفية التدريس لهم.
  - توفير التدريب للمعلمين والعاملين.
  - توفير الأبحاث المتعلقة بتنمية الطفولة المبكرة.
  - توفير الموارد المادية المتعلقة بتنمية الطفولة المبكرة.
  - وضع إطار فكري للمناهج المتمركزة حول الطفل.
- إعداد معايير قومية لقياس جودة التعليم في رياض الأطفال.
- إنشاء فصول رياض الأطفال في كل مدرسة ابتدائية يتم بناؤها.

٤- التحديات

أ. عدم إمكانية استيعاب العدد الحالي للفصول للزيادة المخططة في عدد طلبة رياض الأطفال وعدم وجود تمويل كاف لتغطية الزيادة المطلوبة.

ب. عدم كفاية عدد معلمي رياض الأطفال لاستيعاب الزيادة المنشودة.

ج. ضعف تعيينات المعلمين بمرحلة رياض الأطفال بالرغم من وجود عدد من الخريجين في انتظار التعيين، ويكتفى بتعيينهم بالحصة مما ينتج عنه مشاكل الانقطاع عن العمل بدون إنذار وغيرها.

د. عدم وجود موجهين تربويين تخصص رياض أطفال بسبب مشكلة الترقية بالأقدمية، وبالتالي يتم الاستعانة بموجهي تخصصات أخرى للإشراف على رياض الأطفال.

هـ. عزوف أولياء الأمور عن إلحاق أبنائهم برياض الأطفال خاصة في المناطق المحرومة، ويرجع ذلك إلى الأسباب الآتية:

- ضعف الحالة الاقتصادية وعدم القدرة على سداد قيمة الكتب والأنشطة الدراسية.
- انتشار ظاهرة الأمية بين أولياء الأمور.
- ضعف الوعي بأهمية مرحلة الطفولة المبكرة في بناء الشخصية.
- عدم عمل الأم وبالتالي تفضل وجود طفلها معها بالمنزل ظنا منها أنها توفر له حماية أكبر.
- انتشار مفهوم العائلة الكبيرة، وبالتالي فهناك دائما من يرعى الطفل حتى في حالة غياب الأم.
- اجتذاب مراكز الرعاية (حضانات) الشئون الاجتماعية لعدد كبير ممن هم في سن رياض الأطفال، وذلك لقربهم من المناطق السكنية المختلفة ومناسبة مصاريفها لمقدرة أولياء الأمور في المناطق الفقيرة. ولكن هذه المراكز في كثير من الأحيان تقدم نوعية منخفضة من الرعاية والتوجيه بمشرفين غير مؤهلين، مما ينعكس سلبيا على تنشئة الطفل.

السياسات المقترحة:

١. الاستثمار الكامل لمرحلة الطفولة المبكرة واستيعاب ١٠٠٪ من شريحة الأطفال من ٤- ٦ سنوات في مرحلة رياض الأطفال خلال فترة زمنية تحددها الدراسات.

٢. ضم مرحلة رياض الأطفال إلى الإشراف العلمي لوزارة التربية والتعليم ضماناً لجودة الخدمة التعليمية.

٣. زيادة عدد فصول رياض الأطفال في كل مدرسة، وفي حالة عدم وجود أماكن للتوسع يوصى بإقامة مبان مستقلة لرياض الأطفال، بحيث يكون هناك عدد من فصول رياض الأطفال بكل قرية يعد ذات العدد من فصول الصف الأول الابتدائي بالتلاميذ.

٤. إعطاء أولوية لتعيين المعلمين المطلوبين في هذه المرحلة لتحقيق هدف زيادة الاستيعاب والقضاء على ظاهرة "المعلم بالحصة" في هذه المرحلة الهامة من حياة الطفل.

٥. عدم السماح لغير المؤهلين تربويا بالعمل في فصول رياض الأطفال إلا بعد تدريب تحويلي وتأهيلي والحصول على رخصة لمزاولة التدريس لرياض الأطفال.

٦. مراجعة نظام الترقية بالأقدمية وتعيين المتخصصين في مجال رياض الأطفال في التوجيه التربوي لضمان جودة العملية التعليمية في مرحلة رياض الأطفال.

٧. مراجعة الإمكانات البشرية والهياكل التنظيمية والسياسات المالية للجهات القائمة على رياض الأطفال بما يضمن يسر وجودة العملية الإدارية لهذه المرحلة.

٨. تطوير مناهج رياض الأطفال بالاطلاع المستمر على الخبرات العالمية المتوفرة.

٩. إخضاع كافة رياض الأطفال ومراكز الرعاية التابعة للشئون الاجتماعية لمعايير قومية لضمان جودة التعليم.

١٠. ربط المراكز البحثية المتخصصة في مجال الطفولة بجهود تطوير رياض الأطفال.

١١. دعم كليات رياض الأطفال والتحديث الدائم لمناهجها وتطوير نظم الدراسات العليا بها.

متطلبات النجاح:

- بدء الأسرة والجهات المعنية قبل سن رياض الأطفال في تحفيز الأطفال للتعلم من خلال إثارة فضولهم للتساؤل والملاحظة والرغبة في المعرفة وغيرها.
- زيادة الوعي المجتمعي بأهمية الرعاية المتخصصة للطفل في هذه المرحلة المبكرة.

المدة الزمنية:

تغيير السياسات المالية والإدارية ومراجعة الهياكل وتعديل باقي السياسات خلال عامين.

دمج الطلاب ذوى الاحتياجات الخاصة في التعليم

في عام ١٩٨١ أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ميثاق الحقوق الإنسانية لمن يعانون من إعاقات والذي يقضى بأن" لهم الحق في المشاركة والمساواة في المعاملة. " ويعتبر هذا الميثاق اعترافا عالمياً بحق المعاقين في المشاركة الكاملة في كافة أنشطة المجتمع الذي ينتمون إليه مع اعتبار الفترة (من عام ١٩٨٣ إلى ١٩٩٢) هو عقد الأمم المتحدة لذوى الاحتياجات الخاصة.

كما كان صدور القواعد الأساسية لحقوق الأشخاص المعاقين من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٣ تأكيداً على ضرورة إتاحة فرص التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم النظامي. وقد تعددت المؤتمرات العالمية والإقليمية التي ركزت على حقوق المعاقين في التعليم، ومنها مؤتمر سيريلانكا عام ١٩٩٤، ومنتدى داكار عام ٢٠٠٠، ومؤتمر اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (بيروت ٧-١٠ مايو ٢٠٠١) حول إدماج ذوى الاحتياجات الخاصة من التلاميذ في التعليم النظامي.

وقد نص مشروع العقد العربي للمعوقين (٢٠٠٤-٢٠١٣) في محاوره على " العمل على حصول الطفل المعوق على كافة الحقوق و الخدمات بالتساوي مع أقرانه من الأطفال وإزالة جميع العقبات التي تحول دون تنفيذ ذلك "و في مجال التعليم نص مشروع العقد على " ضمان فرص متكافئة للتربية والتعليم لجميع الأشخاص المعوقين منذ الطفولة المبكرة ضمن جميع المؤسسات التربوية والتعليمية في صفوفها النظامية، وفي مؤسسات خاصة في حالة عدم قدرتهم على الاندماج أو التحصيل المناسب.

وقد عرف المجلس القومي للطفولة والأمومة التلاميذ المعاقين ذوى الاحتياجات الخاصة بأنهم "التلاميذ الذين لديهم قصور في القيام بدورهم ومهامهم مقارنة بنظرائهم من نفس السن والبيئة الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية" . و قد تكون هذه الأدوار و المهام في مجال اللعب أو التعليم أو العلاقات العائلية وغيرها، أما الإعاقة فقد تكون نتيجة لقصور دائم أو شبة دائم في الناحية

الحسية أو الإدراكية أو العقلية أو الحسية الانفعالية.

وتولى مصر أهمية خاصة لحقوق الطفل والطفل المعاق. حيث يؤكد الدستور على ضمان الفرص التعليمية المتكافئة لجميع الأطفال الأسحاء والمعاقين منهم داخل أجهزة التعليم الرسمية، وعلى أن الدولة تكفل حماية الأمومة والطفولة وترعى النشء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم. كما صدر قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ متضمنا فصلا خاصا عن رعاية الطفل المعاق وتأهيله ودور الدولة والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية في تقديم الخدمة التعليمية للطفل المعاق.

ويؤكد الحزب على أن التأهيل عملية منسقة متكاملة لاستخدام الإجراءات الطبية والتعليمية والاجتماعية مجتمعة لمساعدة الشخص المعاق على تحقيق أقصى قدر ومستوى ممكن من الفاعلية لنفسه والاندماج في المجتمع.

ويولى الحزب أهمية خاصة، ليس فقط برعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، بل أيضا بفكر إدماجهم في التعليم النظامي. وفي هذا المجال يؤكد الحزب على أهمية ما جاء في وثيقة مؤتمر اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية حول إدماج ذوى الاحتياجات الخاصة من التلاميذ المعاقين في التعليم النظامي السابق الإشارة إليه، وترى هذه الوثيقة أن مفهوم الدمج أو التضمين أو الاحتواء هو وسيلة لتحقيق غايات تعيد للمدرسة وظيفتها الاجتماعية، وتؤكد مبدأ التنوع والاستجابة لاحتياجات المجتمع. كما تؤدي إلى تحسين التعليم المدرسي وإلى التوسع في نطاق التحاق المتعلمين وزيادة مشاركتهم، والإقلال من فرص استبعاد أي طفل من دخول المدرسة العادية.

ويؤكد الحزب على ضرورة احترام تنوع الأفراد، وأهمية تبنى أساليب متنوعة يتم العمل من خلالها لتحقيق فكر الدمج وتقوم هذه الأساليب أساسا على مشاركة المجتمع المدني، وتطوير نظم التعليم، في عملية تغيير يتم من خلالها تجهيز الفصول المدرسية وتوفير التقنيات وتكيف المنهج الدراسي بما يضمن تحقيق الدمج الشامل بين جميع التلاميذ وتوفير الأجهزة التعويضية اللازمة لضمان مشاركتهم الفعالة في كافة الأنشطة التربوية والتعليمية.

كما يؤكد على أهمية وجود تقويم مرن لقياس أداء الطفل ذو الاحتياجات الخاصة، وضرورة دمجه في مراحل العمر المختلفة في كل الأنشطة الترفيهية والثقافية والتربوية والرياضية وغيرها.

الوضع الراهن

تتضمن دراسة الوضع الراهن للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة تقييم الإحصائيات الرقمية المتاحة في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ومنظمة اليونيسيف، الخدمات الحالية التي تقدم لهم، والتحديات التي تواجههم، والتشريعات القائمة الخاصة بهم.

الإحصائيات والبيانات الرقمية المتاحة

لا يوجد حصر دقيق لعدد الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة في مصر وذلك لخلو بيانات التعداد السكاني الذي يجري كل عشر سنوات من الأسئلة والبيانات التفصيلية عن حالات الإعاقة بصفة عامة والتخلف العقلي بصفة خاصة في الأسر والمدارس والتجمعات السكانية. كما أن بعض الأسر قد تحجم عن الإفصاح بوجود طفل معاق لانعكاس ذلك على الوضع الاجتماعي للأسرة، إلا أنه صدرت تقديرات رقمية من الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عام ١٩٨٦، وتقديرات من منظمة اليونيسيف عام ١٩٩٣، توضح النسب التقديرية التنبؤية للأعوام (١٩٩٦، ٢٠٠١/ ٢٠٠٢، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٢٠١١/٢٠١٢، ٢٠١٦/٢٠١٧) من إجمالي تقديرات عدد السكان. وتبين أن التقديرات التقريبية للإعاقة بمصر تتمثل في الجدول المبين:

١٩٩٦	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٧/٢٠١٦
٢,٠٦١,٣٣٦	٢,٢١٩,٢٤٨	٢,٤٦٠,١٣٦	٢,٨٨٦,٤٧٤	٢,٨١٩,١٨٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، وكما وردت في وثيقة جمعية الرعاية المتكاملة عام ١٩٩٩

ويتضح من هذا الجدول أن عدد المعاقين في مصر قد بلغ في عام ١٩٩٦ أكثر من ٢ مليون معاق، وهو ما يمثل حوالي ٣,٤٪ من إجمالي السكان. وبطبيعة الحال فإن هذا العدد يزداد مع زيادة عدد السكان. كما تشير البيانات إلى أن الإعاقة الفكرية (التخلف العقلي) يمثل مركز الثقل في عدد ونسبة المعاقين حيث تصل إلى أكثر من مليون ونصف معاق بنسبة حوالي ٧٣٪ من إجمالي المعاقين. ويليها الإعاقة الحركية بنسبة ١٤,٥٪، ثم الإعاقة البصرية والإعاقة السمعية بنسبة ١٢,٥٪. و تشير التقديرات أن أعلى نسبة للتقديرات نوع الإعاقة كانت في الإعاقة الذهنية البسيطة بنسبة ٣,٥٪ من إجمالي عدد الأطفال في المجتمع. يلي ذلك ذوي صعوبات التعلم بنسبة ١٪ من عدد الأطفال، والاضطرابات الإنفعالية والوجدانية ثم إعاقة التخاطب الجزئي بنسبة ٠,٩٥٪، فالتخاطب الكلي بنسبة ٠,٦٣٪ ثم الإعاقة الحركية والتخلف العقلي الشديد بنسبة ٠,٥٪.

ويوضح الجدول التالى التوزيع النسبى لنوعيات الإعاقة.

الاحتياجات الخاصة	النسبة من إجمالى الأطفال فى المجتمع
التخلف العقلى البسيط	٣,٥٪
صعوبات التعلم	١٪
الاضطرابات الانفعالية والوجدانية	١,٠ - ٠,٥٪
إعاقة التخاطب الجزئى	٠,٩٥٪
إعاقة التخاطب الكلى	٠,٦٣٪
إعاقة حركية	٠,٥٪
تخلف عقلى شديد	٠,٥٪
ضعف السمع	٠,٣ - ٠,١٪
كف البصر	٠,٣٥٪
صمم	٠,١ - ٠,٢٪
المشكلات الصحية الخاصة	٠,٧ - ٠,١٥٪
مشكلات أخرى	٢٨,٠٪

المصدر: هيئة اليونيسيف، دراسة الإعاقة في مصر عام ١٩٩٣

وعلى هذا نجد أن الإعاقة الفكرية تمثل مركز الثقل في أنواع الإعاقات حيث تصل نسبة التخلف العقلي البسيط ٣,٥٪ والشديد ٠,٥٪ بإجمالي ٣٪ من إجمالي السكان في العمر من ٦ - ١٦ سنة وتصل إلى ٤٪ من إجمالي عدد الأطفال في مصر كما ورد في دراسة هيئة اليونيسيف.

التحديات

١- وجود قصور في المعلومات والإحصاءات عن الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، كما أن الإحصائيات لا تتصف بالدقة والموضوعية وتخضع للتقديرات التقريبية، و يرى الحزب أن هذه الإحصائيات قد تكون أقل من الواقع.

٢- النقص الحاد كماً وكيفاً في الكوادر المتخصصة والمدربة على التصدي لمشاكل الإعاقة حيث إن عددا كبيرا من المدرسين العاملين في مجال الإعاقة لم يؤهلوا تأهيلاً فنياً لتأدية هذه المهمة.

٣- يغلب على الرسالة الإعلامية الدرامية تصوير الشخص المعاق بشكل إما يدعو إلى الشفقة أو إلى التهوين من إمكانياته، وهذه الصورة غير موضوعية ولا تعبر عن حقيقتهم مما يعوق جهود دمجهم في المجتمع.

٤- قيام أصحاب العمل في كثير من الأحيان بالتنفيذ الشكلي لأحكام القانون الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة بتعيين نسبة من العاملين مع تجنب دمجهم في العمل بصورة حقيقية.

٥- قصور كليات التربية وإعداد المعلم في إعداد معلمين متخصصين لذوي الاحتياجات الخاصة، حيث يوجد كليتان فقط من كليات التربية بها شعب للتربية الخاصة.

٦- القصور في إعداد خريجي كلية التربية بوجه عام في التخصصات المختلفة (غير التربية الخاصة) للتعامل مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة أو الاندماج في فريق سواء كان معلم التربية الخاصة أو الأخصائي

النفسي أو طبيب المدرسة لتكوين مجموعات عمل متكاملة في هذا الشأن.

٧- ضعف الإمكانات المادية والفنية المخصصة لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة مما يتيح مشاركتهم في المجتمع.

٨- التباين في التوزيع الجغرافي للخدمات المقدمة لذوى الاحتياجات الخاصة.

٩- عدم الاستعانة بالتكنولوجيا المتطورة في مجالات التصدي للإعاقة في كافة مراحل التعليم.

١٠- اتساع الفجوة بين المتاح من خدمات التعليم لذوى الاحتياجات الخاصة والحاجة إليها.

١١- عجز التشريعات القائمة عن توفير المظلة اللازمة لتطبيق توجهات الدستور في تساوى حقوق المواطنين في التعليم.

الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة

تقدم العديد من الوزارات والهيئات والجمعيات الأهلية خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة يمكن إيجازها في الآتي:

(أ) وزارة الصحة والسكان:

تقدم وزارة الصحة والسكان الخدمات الصحية للإعاقة كجزء من تقديم الخدمات للمرضى عامة دون التعامل مع خصوصية ذوي الاحتياجات الخاصة، و قد قامت الوزارة بمبادرة عام ١٩٩٧ بتشكيل لجنة قومية للحد من الإعاقة، و قامت اللجنة بتطبيق نماذج لمواجهة الإعاقة في ٤ محافظات بالتعاون مع القطاعات الأخرى والعمل الأهلي مع الأشخاص المعاقين وأسرهم، إلا أن هذه البرامج غير مفعلة بالشكل الملائم لتحقيق أهدافها.

وفي إطار تعميم خدمات التأمين الصحي على التلاميذ في المدارس (خدمات في مجال الإعاقة) تم توفير مراكز للطب النفسي في أكثر من ٦٤ موقعا، بجانب الخدمات التأهيلية العلاجية مثل تأهيل التخاطب (علاج عيوب اللغة والكلام) والعلاج الطبيعي وتمويل الأجهزة التعويضية والمعينات.

(ب) وزارة التربية والتعليم:

قامت الوزارة في منتصف الستينيات بتأسيس الإدارة العامة للتربية الخاصة وإنشاء ثلاث إدارات توفر خدماتها من خلال مدارس لثلاثة أنواع من الإعاقات وهي تحديداً: الصمم وضعف السمع، وضعف البصر والكف البصري، والإعاقات الذهنية البسيطة. كما شهد قطاع مدارس التربية الفكرية (وهو المسئول عن رعاية الأطفال ذوى الإعاقات الذهنية البسيطة) تطويراً في ضوء مشروع آفاق التربية الفكرية مع التأكيد على دور الأسرة والمجتمع كطرف أساسي في تقديم الخدمة والتخطيط وصنع القرار. ومن الجدير بالذكر أن النسبة التي تغطيها الوزارة لا تتجاوز ٤٪ من الاحتياجات الفعلية وهو ما يؤكد على وجود فجوة بين الاحتياجات الفعلية والإمكانات المتاحة.

ولا توجد إدارات أو وحدات لرعاية التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة في المجالات الآتية:

١ - صعوبات التعلم.

٢ - مشاكل اللغة والتخاطب.

٣ - مشاكل سلوكية ونفسية.

٤ - الإعاقات البدنية والاحتياجات الصحية الخاصة.

٥ - التوحد.

٦ - إعاقات حسية مزدوجة.

٧ - إصابات شديدة في المخ نتيجة حادث.

(ج) الشئون الاجتماعية:

تعد وزارة الشئون الاجتماعية هي الوزارة المحورية المنوط بها الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة ومساندة أسرهم. إلا أن أعلى تقديرات محتملة لخدمات حالات الإعاقة المختلفة التي تقدمها الوزارة لا تزيد عن ٥٠ ألف حالة سنوياً، مما يؤكد مرة أخرى وجود فجوة كبيرة بين الإحتياجات والإمكانيات المتاحة.

(د) المجتمع المدني والهيئات الدولية:

يركز عدد كبير من الجمعيات الأهلية على الإعاقات الذهنية المتوسطة والشديدة، كما أن بعض المراكز والجمعيات الأهلية تقوم بدعم من وزارة التربية والتعليم بتجارب استطلاعية لتطبيق الدمج التعليمي داخل الفصول في التعليم النظامي. ومن هذه الجمعيات: مركز سيتي التابع لجمعية كاريتاس مصر، جمعية الحق في الحياة، أصدقاء الغد المشرق، جمعية الاولمبياد الخاصة، الاتحاد العام للكشافة والمرشدات

إلا أن إجراءات الدمج في هذه الجمعيات تركز على البعد الاجتماعي أكثر من البعد التعليمي، لعدم وجود سياسة عامة تخضع لها عمليات الدمج التعليمي، حيث يتطلب ذلك تشريعاً و سياسات تعليمية جديدة. ولقد ازداد عدد الجمعيات الأهلية المهتمة برعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من ٢٣٢ جمعية أهلية إلى ٣٣٦ جمعية (بين عامي ٩٦ و ٢٠٠١).

كذلك تقوم بعض الهيئات الدولية بنشر سياسة دمج الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة من الأطفال المعاقين في النظام التعليمي وبتدعيم هذه السياسات بالمؤتمرات والندوات والوثائق، و في مقدمة هذه الهيئات منظمة اليونسكو، منظمة اليونيسيف، وهيئة إنقاذ الطفولة البريطانية.

التشريعات القائمة

يتضمن الدستور المصري العديد من المواد التي تكفل إتاحة الفرص التعليمية لجميع الأطفال، كما أشرنا سابقا، إلا أن ذلك لم ينعكس على وجود تشريع لدمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في فصول التعليم العام.

تجارب بعض الدول الأخرى في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة

في فبراير عام ١٩٩٦ نشرت منظمة اليونسكو وثيقة بعنوان " التشريعات المتصلة بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، أبرزت فيها جهود ٥٢ دولة بشأن دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من التلاميذ المعاقين في التعليم النظامي، وذلك بعد صدور ميثاق الحقوق الإنسانية للأشخاص المعاقين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨١. وقد حددت الوثيقة المشار إليها طبيعة التشريع الذي أصدرته الدولة، والجهة المسئولة عن التنفيذ، وأسلوب التقييم لمن يعانون من إعاقات، والمرحلة السنية التي يشملها التشريع، وأسلوب الدمج من كونه كلياً أو جزئياً، بالإضافة إلى مصادر التمويل لتنفيذ السياسة، وتعديل المناهج والتأهيل المهني، ومسئولية إعداد معلم التربية الخاصة.

كما أن هناك تجارب مستفيضة للدول التي قامت باتخاذ

إجراءات واضحة من أجل تنفيذ سياسة الدمج لذوي الاحتياجات الخاصة. فتجربة الولايات المتحدة مثلا بدأت في الستينيات بإتباع النموذج القائم على فصل التلاميذ المعاقين في فصول خاصة بهم، ثم تم تعديل هذا النموذج بإصدار مجموعة من القوانين والتشريعات تبنت فلسفة التطبيع بإدماج الأطفال المعاقين في التيار الرئيسي لحياة المجتمع وذلك حتى يتعلموا في بيئات مشابهة قدر الإمكان لما هو سائد حولهم مع توفير الفصول المناسبة للتلاميذ المعاقين مع الآخرين. وفي عام ١٩٩٧ صدر القانون رقم ١٠٥-١٧ الذى أكد على حق جميع التلاميذ ذوى الإعاقات في تعليم عام مناسب مع تلبية احتياجاتهم الخاصة من الميلاد حتى الحادية والعشرين.

وقد أكد القانون على الآتي:-

(١) الحق في تعليم الطفل مع باقي الأطفال في التعليم النظامي إلى أقصى حد ممكن.

(٢) الحق في بقاء الطفل المعاق في البيئة التعليمية العادية (التعليم النظامي)، ما لم يمكن بحاجة للذهاب إلى فصل التعليم الخاص، ولا يجوز نقل أي طفل من فصل عادى إلا إذا كانت طبيعة الإعاقة أو شدتها تبلغ حداً يتعذر معه بصورة مرضية في فصل التعليم العام باستخدام الأدوات والخدمات المساعدة.

(٣) الحق في وجود مجموعة من البدائل لوضع الطفل في البيئة التعليمية الملائمة بحيث يكون نقله وفقاً لجدول خاص لتمكين الطفل من البقاء في الفصل العادي.

(٤) الحق في وجود الطفل في المدرسة التي كان سيذهب إليها لو لم يكن معاقاً، ما لم يكن برنامجه التعليمي الفردي يقتضي ترتيبات أخرى.

(٥) حق الطفل المعاق في المشاركة في الخدمات والأنشطة غير الأكاديمية والخارجة عن المنهج، مثل الوجبات، وفترات الراحة، والاستشارات، والأنشطة الرياضية، ومجاعات الأنشطة الخاصة.

وكانت جنوب أفريقيا تتبع سياسة الفصل أو تعليم من يعانون من إعاقات في فصول منفصلة. ثم بدأت في عام ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠ في تجربة نظام الدمج تدريجياً لبعض ممن يعانون إعاقات في التعليم النظامي وفقا لظروف كل حالة. واعتمد هذا النظام على احتياجات المتعلم ومتطلبات الفصل من استعدادات خاصة تتفق مع متطلبات المتعلم سواء كانت متطلبات مادية أو بشرية (معلم التربية الخاصة). ومن هنا نمت فلسفة الدمج في التعليم والتي ترتكز على قاعدة جديدة وهي "القدرات التي يتصف بها التلميذ وليس ما يتصف به من عجز، مع العدالة الاجتماعية والمساواة وليس الإبعاد و التجاهل"

وتبنت جنوب أفريقيا أيضا سياسة واضحة مؤداها أن " المتعلم من ذوي الاحتياجات الخاصة له حق متساو في التعليم على جميع المستويات في نظام دمج تعليمي فردي يحقق الاستجابة لاحتياجات المتعلم من حيث مستويات ومعدلات التعلم، بالإضافة إلى احتياجات اللغة التي يتطلبها المكفوفون والصم مع تأكيد كفاءة التعليم للجميع والمناهج المناسبة والترتيبات التنظيمية والاستراتيجيات التكنولوجية مع تحقيق المشاركة المجتمعية ".

السياسات المقترحة لدمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم

يتبنى الحزب السياسات التالية لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم في التعليم:

١- دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المراحل العمرية المختلفة في كافة الأنشطة التعليمية والثقافية والتربوية والرياضية والترفيهية وغيرها.

٢- تفعيل عمل إدارات التربية الخاصة في وزارة التربية والتعليم لتشمل جميع أنواع الإعاقة، وبحيث تيسر دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم.

٣- تطوير البنية التحتية وتصميم وتجهيز الفصول الدراسية وتوفير التقنيات والأجهزة التعويضية اللازمة ووسائل الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة بما يضمن تحقيق الدمج الشامل لضمان تفعيل مشاركتهم في كافة الأنشطة التربوية والتعليمية.

٤- تطوير المناهج ونظم التقويم لذوي الاحتياجات الخاصة بما يتلاءم مع جميع التلاميذ باختلافاتهم.

٥- تشجيع كليات التربية وإعداد المعلم على مراجعة برامجها وخططها الدراسية بما يحقق متطلبات الدمج الشامل وذلك لتمكين الخرجين من التعامل الأمثل مع الأشخاص المعاقين.

٦- وضع معايير لاختيار وتقويم أداء معلمي التربية الخاصة وتدريبهم.

٧- التوسع في إنشاء أقسام للتربية الخاصة على أسس علمية تضم أعضاء هيئة تدريس ومعاونيهم تشمل كافة أنواع الإعاقات وتتولى مسئولية التخطيط والتطوير والتدريس.

٨- توعية الأسرة المصرية والمجتمع بأهمية دمج الأطفال المعاقين في المدارس العامة وتأهيل الأطفال الآخرين والمدرسين والإداريين لاستقبال الأطفال المعاقين ضمن المدرسة والصفوف الدراسية

٩- تفعيل دور الإعلام في مجال تغيير الاتجاهات والمواقف السلبية تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم النظامي.

متطلبات نجاح السياسة المقترحة:

١. سن التشريعات والقوانين التي تؤكد أحقية التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في الالتحاق في المدارس النظامية والخدمات المعنية.

٢. التطبيق التدريجي لاستراتيجية الدمج في النظام التعليمي طبقاً لنوع الإعاقة، مع إعداد البيئة المحيطة بالطفل لتوفير فرص التكيف المناسب للقصور الذي يعانيه.

٣. توفير فريق عمل متكامل في المؤسسات التعليمية لضمان التطبيق السليم والفعال لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة بالنظام التعليمي، مع إجراء التدريب اللازم لفريق العمل بالمدارس التي تطبق تجربة الدمج.

٤. وضع نظام حوافز للمدرسين والأخصائيين المشاركين في الدمج بالمدرسة وكذلك الإداريين والعاملين بالمدرسة، على أن يكون مدرجا باللائحة التنفيذية لبرنامج الدمج.

٥. تدبير الميزانية اللازمة لإعداد المدارس المختارة لتطبيق تجربة الدمج.

٦. التركيز على الإعلام في زيادة وعي المجتمع وصناع القرار بحق الطفل المعاق في التعليم بجانب الطفل السليم.

الجهات المنوط بها التنفيذ

مجلس الشعب :

إصدار تشريعات تضمن حق ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يعانون من إعاقات في التعليم والتدريب في التعليم النظامي، تطبيقا لما كفله له الدستور من حقوق.

وزارة التربية والتعليم:

- إصدار اللوائح التنفيذية لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في مراحل التعليم المختلفة.
- اتخاذ الإجراءات التنفيذية للسياسة المقترحة لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم.

الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء:

إدراج بيانات عن الحالة الصحية عن أبناء الأسرة، ومدى معاناتهم من إعاقات بدنية أو ذهنية أو انفعالية في تعداد عام ٢٠٠٦، حتى يتسنى الحصول على بيانات تقترب من الحقيقة في تحديد حجم مشكلة ذوي الاحتياجات الخاصة في مصر، وبخاصة من الأطفال.

المجالس القومية للطفولة والأمومة، المرأة، وحقوق الإنسان:

الاستمرار في تضمين حق المعاق في التعليم مع الأصحاء والحق المتساوي في الحياة طبقاً لما كفله الدستور له من حقوق، فيما تصدره من وثائق وتوصيات، مع الاهتمام بتوعية الأسرة بضرورة الكشف المبكر والرعاية المبكرة.

وزارة الصحة والسكان:

وضع آليات لتشخيص وتقييم الإعاقة في مصر وتوفير الكوادر القادرة على القيام بذلك، مع التركيز على الاكتشاف المبكر للإعاقة ووضع نماذج ونظام دوري لمتابعة الأطفال من سن المهد وتسجيل أي ملاحظات بوجود تخلف أو قصور في النمو.

وزارة الإعلام:

يجب أن تتناول قضية الإعاقة بصورة تدعو إلى جذب المواطنين للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة كأفراد عاديين في المجتمع لهم حق متساو في الحياة ولا تدعو إلى الشفقة، وذلك عن طريق برامج عامة يلعب فيها دوراً طبيعياً كجزء من المجتمع وليس ببرامج خاصة.

الجدول الزمني المقترح للتنفيذ :

يرى الحزب انه يجب دمج الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة تدريجيا في التعليم خلال الفترة من عام ٢٠٠٥-٢٠١٠، مع البدء بتجربة عملية الدمج في عدد محدد من المدارس بمحافظات الجمهورية في الإعاقات الآتية:

(أ) إعاقة ذهنية بسيطة بالدمج في المدارس الابتدائية.

(ب) ضعاف السمع والصم بالدمج في المدارس طبقا للمرحلة السنية والعمر العقلي لكل حالة من الحالات.

(ج) كف البصر بالدمج في المدارس طبقا للمرحلة السنية والعمر العقلي لكل حالة من الحالات.

ويتطلب ذلك وضع القواعد والضوابط الخاصة بالدمج في لائحة تنفيذية تعدها الإدارة العامة للتربية الخاصة ويصدر بها قرار وزاري، على أن يتم تقويم التجربة في نهاية عام ٢٠١٠ قبل تعميم الدمج اعتبارا من عام ٢٠١١، بحيث يتم دمج باقي الإعاقات التي تسمح بالدمج في التعليم.

الأطفال الموهوبين ذوي الاحتياجات الخاصة

يعتبر التلاميذ الموهوبين ذوي احتياجات خاصة أيضا، و يجب أن تلبى مؤسسات التعليم والمناهج المختلفة هذه الاحتياجات. كما يجب أن تسعى إلى اكتشاف قدراتهم ورعايتهم وتنمية استعداداتهم وإمكاناتهم. ويعني مصطلح تلاميذ موهوبون "الأطفال والفتية الذين يتصفون بالقدرة على أداء متميز في مجال القدرات الإبداعية والفنية والقيادية أو في مجالات دراسية محددة، والذين يحتاجون لخدمات وأنشطة لا توفرها المدرسة في العادة لتنمية هذه القدرات إلى حدودها القصوى".

إن الأطفال والشباب من أصحاب الموهبة يتصفون بمستويات أداء ذهنى وإبداعى وفنى رفيعة وبقدرات قيادية متميزة، وذلك مقارنة بمن يماثلونهم في العمر والخبرة وينتمون إلى بيئة مشابهة. وهؤلاء المتميزين يحتاجون إلى خدمات وأنشطة لا تتوفر عادة في المدارس. ويضع الحزب في مقدمة اهتماماته ضرورة

العناية بالموهوبين والمتميزين من الأطفال والشباب في مختلف المراحل التعليمية، واتباع برامج خاصة تعنى بتنمية قدراتهم ومهاراتهم.

سلوك التلاميذ الموهوبين:

توجد مجموعات كبيرة من التلاميذ الموهوبين في المدارس المصرية لا يتم التعرف عليهم، ومن ثم يحرمون من الخدمات الخاصة التي يحتاجون إليها. وقد أوضحت الدراسات في هذا المجال أن مصر لا تنفرد بهذه المشكلة التي تواجه دولا كثيرة ومنها بعض الدول المتقدمة. كما يوجد موهوبون ونايغون يعانون من صعوبات التعلم يتعين الاهتمام بهم حتى لا يتحولون إلى طلاب ذوي مشاكل سلوكية قد تصل في بعض الدول إلى سلوك العنف والإجرام.

الوضع الراهن للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من الموهوبين

يصعب التوصل إلى بيانات إحصائية دقيقة لتحديد حجم المشكلة للعديد من العوامل، من أهمها:

١. عدم وضوح تعريف المبدع والموهوب وينعكس ذلك على اكتشافه ووضعه تحت الرعاية.

٢. عدم وجود استراتيجية لاكتشاف المبدعين والموهوبين في مراحل التعليم، والتركيز فقط على من يبرز منهم في مجالات الموسيقى والفنون الأخرى والرياضة البدنية.

٣. يتم التركيز على المتفوقين دراسياً بالمرحلة الإعدادية بإلحاقهم بمدرسة المتفوقين في المرحلة الثانوية، ولا يرتكز ذلك على اختبارات الإبداع بل على اختبارات التحصيل العامة.

٤. توجد مدارس للموهوبين رياضياً وبعض المراكز لتنمية الإبداع والموسيقى وفن الباليه والفنون التشكيلية والرسم وغيرها، ولم يتم تقويم هذه التجربة بعد.

نماذج التعامل مع ذوى الاحتياجات الخاصة من الموهوبين في فصول التعليم النظامي:

١. نموذج المدارس والفصول الخاصة:

وفيه يتم إلحاق التلاميذ الموهوبين في فصل خاص داخل المدرسة أو يخصص مدرسة للموهوبين أو المتفوقين.

٢. نموذج الإثراء:

وفيه تقدم خبرات تربوية أكثر تنوعاً وثراء داخل الفصل الدراسي الواحد بمعنى إضافة خبرات غير عادية إلى منهج التعليم العام بما يضمن العمق والاتساع فيما يدرسه التلاميذ في المنهج التقليدي وفيها قيام التلاميذ بمشروعات دراسية مستقلة.

٣. نموذج الإسراع:

وفيه يتم انتقال التلميذ إلى فصل أعلى دون التدرج التقليدي بما يتوائم مع قدراته ونتائج تقويمه كأن ينهي مرحلة الإعدادية في عدة سنوات اقل من قرينة أو الثانوية.

٤. نموذج التكامل بين الإثراء والإسراع في فصل التعليم العام:

وفيه يتم الجمع بين النموذجين السابقين من حيث إثراء محتويات المنهج واختصار سنوات الدراسة.

السياسات المقترحة

يتبنى الحزب الوطني نموذج الإثراء للموهوبين من التلاميذ في التعليم الأساسي لمرحلتي الابتدائية والإعدادية. أما في المرحلة الثانوية، فإن توجه الحزب يتفق مع نموذج التكامل بين الإثراء والإسراع الذي يكتمل بناءه فقط بالنجاح في تعديل نظام التعليم في المرحلة الثانوية إلى نظام الساعات المعتمدة بما يتيح للطالب فرص التوسع والتعمق في البرامج التعليمية المتاحة له

وفقاً لقدراته وامكاناته. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوجه نحو تطبيق نظام الساعات المعتمدة في الجامعة وفي المرحلة الثانوية قد تضمنته أوراق سياسات الحزب عام ٢٠٠٣ و في سياسات تطوير التعليم الثانوي لعام ٢٠٠٤.

متطلبات نجاح السياسات المقترحة

١- إصدار التشريعات التي تسمح بتطبيق نظام الساعات المعتمدة في المرحلة الثانوية.

٢- إصدار اللوائح التنفيذية لتطبيق نموذج الإثراء والإسراع بالمراحل الدراسية في التعليم النظامي.

٣- تدريب المعلمين على تقنيات واستراتيجيات التعلم وتكيف المنهج على نحو يناسب قدرات النابغين والموهوبين.

٤- إنشاء غرفة للتعليم الاثرائي تحتوى على تجهيزات ووسائل تكنولوجية حديثة للاستعانة بها في التوسع والتعمق في المقررات والمناهج الدراسية للطلاب الموهوبين والنابغين.

٥- وضع خطط واضحة وإثراء محتويات المنهج والإسراع في تدريسه حتى يتوافق مع احتياجات التلاميذ النابغين والموهوبين.

٦- زيادة الموازنة الخاصة بالمدارس التي تدمج ذوى الاحتياجات الخاصة في برامجها بالشكل الذي يكفل تغطية تكاليف دمجهم و يحفزهم بوجه عام على مزيد من جهود الدمج.

٧- وضع نظام حوافز مادية ومعنوية للمعلمين المشاركين في الارتقاء بالموهوبين والنابغين.

الجهات المنوط بها التنفيذ

١. مجلس الشعب :

إصدار تشريع يسمح بتطبيق نظام الساعات المعتمدة في المرحلة الثانوية بما يسمح بالإسراع متكاملاً مع الإثراء المطلوب لتنمية قدرات ذوى الاحتياجات الخاصة من الموهوبين.

٢. وزارة التربية والتعليم :

- اتخاذ اللوائح التنفيذية لتنظيم نظام الإثراء والإسراع في مراحل التعليم المختلفة.
- اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتحقيق متطلبات السياسة المقترحة للنابغين والموهوبين في التعليم النظامي.
- تصميم وإجراء اختبارات موضوعية للتشخيص والتعرف على احتياجات التلاميذ وقدراتهم الكامنة باستخدام اختبارات القدرة العقلية العامة. واختبارات الاستعداد الدراسي النوعي " استعدادات متميزة للتلميذ فيما يتعلق بالمواد التعليمية " واختبارات التفكير الابتكارى. واختبارات القدرة القيادية في المواقف الاجتماعية داخل الفصل وخارجة. واختبارات القدرات الفنية المرئية وفنون المسرح والموسيقى.

الجدول الزمني للتنفيذ:

- في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٧: إصدار التشريعات اللازمة لتطبيق هذه السياسات وإعداد المعلمين لتنفيذها.
- في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٠: تجربة السياسة المقترحة في عدد من المدارس بالمحافظات مع تقويم التجربة في نهاية عام ٢٠١٠.
- بدءا من عام ٢٠١١ تعمم السياسة على كل المدارس.

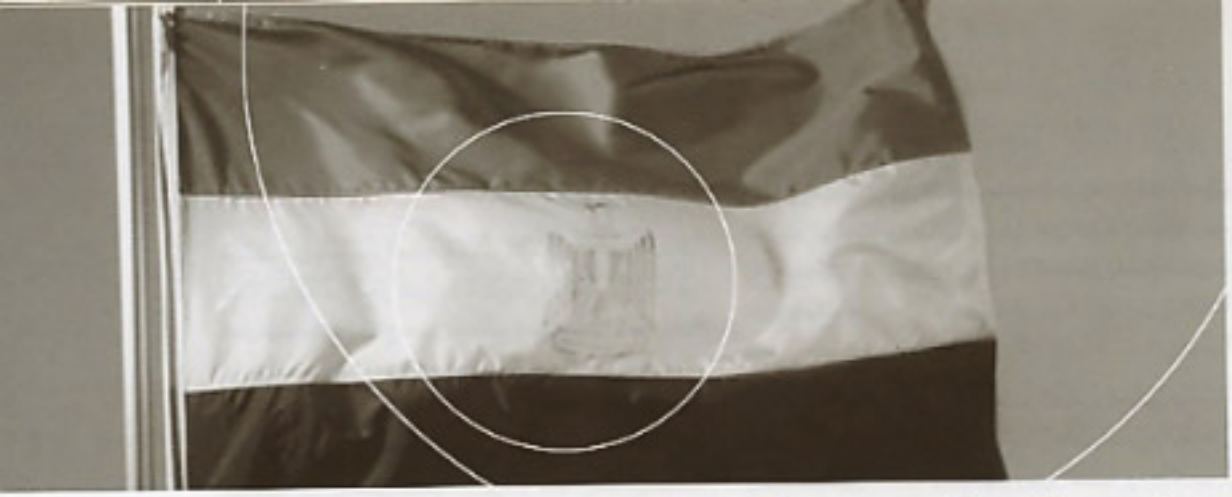

تطوير التعليم من أجل المواطنة وتنمية روح الانتماء

المواطنة بمعناها الأساسي هي علاقة الفرد بالوطن الذي ينتسب إليها، والتي تفرض حقوقا دستورية وواجبات منصوص عليها، بهدف تحقيق مقاصد مشتركة ومتبادلة. والمواطنة الإيجابية لا تقتصر على مجرد دراية المواطن بحقوقه وواجباته فقط، ولكن حرصه على ممارستها من خلال شخصية مستقلة قادرة على حسم الأمور لصالح الوطن. ويؤدى التطبيق المجتمعي لمفهوم المواطنة في كافة المؤسسات إلى تنمية مجموعة من القيم والمبادئ والممارسات التي تؤثر في تكوين شخصية الفرد، والتي تنعكس في سلوكه تجاه أقرانه وتجاه مؤسسات الدولة وكذلك تجاه وطنه.

أما مفهوم الانتماء للوطن فيمكن القول أنه الارتباط الفكري والوجداني بالوطن، والذي يمتد ليشمل الارتباط بالأرض والتاريخ والبشر وحاضر ومستقبل الوطن، وهو بمثابة شحنة تدفع المرء إلى العمل الجاد والمشاركة البناءة في سبيل تقدم الوطن ورفعته.

والإنتماء للوطن لا يعتمد على مفاهيم مجردة، وإنما على خبرة معاشة بين المواطن والوطن. فعندما يستشعر المواطن من خلال معايشته أن وطنه يحميه، ويمده باحتياجاته الأساسية، ويحقق له فرص النمو والمشاركة مع التقدير والعدل، تترسخ لديه قيم الانتماء للوطن ويعبر عنها بالعمل البناء لرفعته.

وتهدف التربية من أجل المواطنة إلى تنمية روح الإنتماء عند الطالب في التعليم العام والعالي، وتزويده بالمعارف والمهارات والقيم والإتجاهات الإيجابية التي تعده كمواطن للإندماج في نسيج مجتمعه، والمشاركة في كافة المسئوليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما يحقق صالح الوطن والمواطن ويؤدى إلى التقدم والإزدهار.

ويشارك في تحقيق أهداف التربية من أجل المواطنة مؤسسات عدة، في مقدمتها:

- الأسرة التي ينشأ فيها الفرد و يتشرب منها قيمها واتجاهاتها.
- المؤسسة التعليمية التي تعني به، وذلك من خلال كل ما يتصل بالعملية التربوية من مناهج دراسية وأنشطة طلابية، وكذلك المناخ العام في المؤسسة وأسلوب الإدارة والتعامل بين أطراف العملية التعليمية.
- المجتمع بكل ما فيه من وسائل إعلام ومؤسسات مهنية ومجتمع مدني من أحزاب ونوادي ونقابات ودور عبادة وخلافه.

أهمية الموضوع للحزب

ترتكز فلسفة الحزب الوطني الديمقراطي على أن تحفيز المواطن على المساهمة في عملية التنمية وتمكينه من المشاركة المجتمعية يعد من الضرورات الملحة لمواصلة مسيرة الديمقراطية والتنمية في مصر. ويتطلب ذلك تدعيم شعور الإنتماء للوطن وتعزيز ثقة المواطن في حاضره ومستقبله. من خلال التأكيد على أن المواطنة هي مصدر المساواة التامة بين المواطنين في كافة الحقوق والواجبات، وهي أساس تكافؤ الفرص للجميع بدون تمييز مبنى على النوع أو الدين أو العقيدة أو المكانة الاجتماعية.

وفى هذا الإطار، طرح الحزب في مؤتمره الأخير في وثيقة "حقوق المواطنة والديمقراطية" ملامح الإصلاح اللازمة لإحياء مفهوم المواطنة، وأكد في الوثيقة على ضرورة مراجعة الأداء المؤسسي وما يشمله من سياسات وتطبيقات واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق فكر الحزب.

ومن هنا برزت أهمية تطوير أداء المؤسسة التعليمية ومحتواها لإحياء مفهوم المواطنة وتنمية روح الانتماء، وهو موضوع هذه الورقة.

وصف الوضع الراهن

تكشف مراجعة دور المناهج المدرسية في تحقيق أهداف فكر التربية من أجل المواطنة عن أن مفاهيم التربية من أجل المواطنة تندرج ضمن مناهج الدراسات الاجتماعية كوحدات مستقلة في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، وكمفاهيم مدمجة ضمن مناهج اللغة العربية والتربية الدينية وبعض آدبيات اللغات الأجنبية في المرحلة الثانوية، وذلك على النحو التالي:

● تدرج التربية من أجل المواطنة كجزء أساسي في منهج الدارسات الاجتماعية للصف الرابع والخامس الابتدائي تحت عنوان: " الإدارة المحلية في محافظتي"، وتتضمن مفهوم الإدارة المحلية ودور المحافظ والمجالس الشعبية المحلية والتنفيذية، مع الإشارة لبعض القوانين المرتبطة بالحياة اليومية مثل قانون المرور، إلى جانب إبراز بعض المعالم الأثرية والمزارات السياحية، بالإضافة إلى دراسة بعض الشخصيات من التاريخ الفرعوني والقبطي والإسلامي.

● أما في المرحلة الإعدادية، فتتركز مفاهيم المواطنة في مادة الدارسات الاجتماعية، حيث يتعرف الطالب على واجبه نحو حماية وطنه والمحافظة على البيئة ومواردها، إضافة إلى تفهمه لعلاقة وطنه بالوطن العربي وتراثه الثقافي وعلاقته بالقارة الأفريقية ومجالات التعاون معها. وقد استحدثت مؤخرا وحدة خاصة عن الحياة النيابية في مصر الحديثة وتطورها حتى صدور الدستور الدائم عام ١٩٧١.

● و تتم دراسة المواطنة في المرحلة الثانوية أساسا ضمن مادة التربية الوطنية. كما تم إدماج بعض المفاهيم في مناهج بعض المواد الأخرى من خلال تناول قضايا حقوق الإنسان، والمرأة والطفل، الوحدة الوطنية، حماية المستهلك، العولمة، المهارات الحياتية وأهمية احترام العمل وجودة الإنتاج.

ويلاحظ بصفة عامة على الوضع الراهن للتربية من اجل المواطنة في التعليم العام أن هناك تركيزا في اتجاه واحد، وهو تقديم المعارف للطالب بشكل سردي غير تحليلي، وعليه فقط استيعاب المعارف والحصول على أعلى الدرجات، حيث أن الامتحان هو المعيار الأساسي للانتقال من مرحلة إلى أخرى من مراحل التعليم وهو البوابة إلى التعليم العالي.

أما في التعليم العالي، فنظراً لقصور برامج التعليم في الجامعات عن تقديم أي من العلوم الإنسانية التي تخاطب العقل والوجدان في التخصصات العلمية المختلفة مثل الطب والهندسة والعلوم وغيرها، فإن التوجه نحو تنمية روح المواطنة من خلال البرامج الأكاديمية يصبح منعدما تقريبا ولا يمثل جزءاً من رؤية أو رسالة أيا من الكليات والجامعات.

أما الحياة الطلابية في التعليم العام والعالي شاملة مهارات النشاط الاجتماعي والبيئي والرياضي والثقافي والتفاعل بين الطلبة وبعضهم وبين الطلبة ومجتمعهم، وأسلوب إدارة هذه الحياة من خلال اتحادات الطلاب والأسر والأنشطة المختلفة، فلم يفرز النظام المتبع حاليا كتلة حرجة من الطلبة المنتمين الممارسين لحقوقهم ومسئولياتهم تجاه وطنهم والعاملين بجد على رفعته وتقدمه. وقد لوحظ اقتتار الأنشطة الطلابية إلى اليات تنمية مشاعر الانتماء، ويرجع ذلك إلى قصور تفاعل التكوينات الطلابية مع المجتمع والبيئة المحيطة، وقصور قدرة القائمين على الحياة الطلابية في استجلاء المتغيرات المحلية والعالمية، ومحاولة تعريف الطالب بها، وتشجيع تعامله معها بفكر مبتكر وقادر على التلاقي والتواصل بدلا من الرفض والانزواء.

وقد نتج عن هذا القصور، في بعض الأحيان، عزوف الطلبة عن المشاركة السياسية، وسعى بعض التنظيمات السياسية الهامشية إلى فرض وجودها في الحياة الطلابية، خاصة في الجامعات، مستفيدة من أوجه القصور في نظم التعامل مع الطلبة في العقود الأخيرة، والأخطر من ذلك أن التخوف من تحكم التنظيمات السياسية الهامشية في الحياة الطلابية شجع على إبقاء الوضع على ما هو عليه، مما أضر بالحياة الطلابية وبالدور الذي يجب أن تلعبه في تنمية مفهوم المواطنة وروح الانتماء عند الطالب.

كما تعاني الحياة الطلابية من غياب التواصل بين الطلاب من جهة والمعلمين وأعضاء هيئة التدريس من الجهة الأخرى. وقد شجع على ذلك طبيعة العملية التعليمية، وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية في المدارس والجامعات، وابتعاد الطلبة عن فصول الدرس. و بذلك افتقد الطلبة والشباب المثل الأعلى الذي يتوقون إليه، وفرصة التواصل مع أساتذة متميزين يستلهمون منهم القيم الإنسانية التي تؤدي إلى تنمية الروح الخدمية والتطوعية ومشاعر الانتماء للوطن.

وأخيرا فإن الإدارة المؤسسية - بدءاً من أسلوب التعامل مع الطلبة إداريا بصورة سلطوية فوقية لا تركز على الطالب كمتلقي للخدمة، ومرورا ببيروقراطية النظم

والمعاناة التي تنتج عن بطء ومركزية إجراءات التعامل مع الطلبة، إلى الافتقار إلى التكنولوجيات التي تيسر سرعة الإنجاز وتضمن العدالة- إن هذه الإدارة هي جزء أساسي من بناء وجدان الشباب وتحديد سلوكه في التعامل مع إدارات الدولة بعد ذلك. وهذه الإدارة بقصورها هي أحد أسباب السخط والإحباط الذي يبدأ في المدرسة والجامعة وينعكس بعد تخرج الطلبة على علاقتهم بخدمات الدولة ككل في كافة مؤسساتها. وقد أشارت ورقة الحزب "حقوق المواطنة والديمقراطية" إلى أولوية رفع مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين، وهو ما أشارت إليه كذلك منظمة الأمم المتحدة في تناولها لنفس الموضوع. حيث أكدت على أن الجهود لا يجب أن تقتصر على محاولة رفع متوسط دخل المواطن، بل لابد أن تمتد لتحسين الخدمة المقدمة له.

السياسات المقترحة

في إطار حرص الحزب على إحياء مفهوم المواطنة وتنمية روح الانتماء عند الطالب، فإن الحزب يتبنى سياسات ترتكز على أربعة محاور هي:

- تطوير مناهج التعليم وطرق عرضها بشكل يدعم المواطنة.
- تطوير الحياة الطلابية وتعديل لوائحها.
- تأهيل و تدريب المعلم وعضو هيئة التدريس على مفهوم التربية من أجل المواطنة.
- تحديث فكر ومنهاج إدارة المؤسسات التعليمية.

المحور الأول: تطوير مناهج التعليم

لما كان المنهج الدراسي هو أحد أهم وسائل التربية من أجل المواطنة باعتباره المنشئ و المعزز لقيم المواطنة. وحيث أن المنهج بمفهومه الواسع يتجاوز الجانب الأكاديمي في حدوده الضيقة إلى الأنشطة الموازية والمصاحبة، فإن الحزب يقترح ما يلي:

- المراجعة الشاملة لمناهج التعليم بمختلف مراحله من قبل لجان نوعية متخصصة لها خبرة تحليلية نقدية في مجالاتها، للوقوف على الثغرات الحقيقية وطبيعة العوائق التي تحول دون تحقيق أهداف التربية من أجل المواطنة من خلال هذه المناهج، وإعادة تخطيط المناهج وصياغتها على نحو يكفل تحقيق هذه الأهداف.
- التركيز على الأنشطة الرمزية في التعليم، وذلك انطلاقاً من أن قيم المواطنة يمكن ترسيخها عند الطالب عبر أنشطة رمزية توجد في المؤسسة التعليمية بشكل اعتيادي مثل: تحية العلم، وأداء النشيد الوطني في المدارس، وتكريم النماذج المجتمعية البارزة، والاحتفال بالمناسبات الوطنية في التعليم العام والعالي.
- الربط بين المضمون النظري في المنهج وتطبيقاته العملية. فالمواطنة تنمو أساسا من خلال الممارسة، لذلك لابد أن تنعكس المعارف المقدمة من خلال المنهج على الممارسات التربوية المختلفة داخل المؤسسة التعليمية على نحو يتجاوز الحدود المعرفية، ويعمل على دعم سلوكيات إيجابية تستمر مع الطالب وتنعكس في معاملاته مع مجتمعه.
- تطوير طرق التدريس بحيث لا تتعرض لمفاهيم المواطنة بشكل تلقيني للحفظ والاستظهار، أو بشكل دعائي متحيز، بل بأساليب جاذبة ومحايدة في الوقت ذاته. ونخص هنا مادة "التاريخ" في المراحل المدرسية المختلفة، حيث يجب أن تقدم بأسلوب يحقق منظوراً اجتماعياً و تواصلاً حقيقياً بين حلقات التطور في المجتمع المصري، وبما يحقق الانتماء التاريخي لمصر.
- التوعية بأن تنمية المواطنة عملية شاملة ومسئولية جماعية، تمتد من إدارة المؤسسات التعليمية وهيئات تدريسها ومحتوى مناهجها، عبر ثراء أنشطتها العلمية والأدبية والاجتماعية و الفنية، وصولاً إلى مشاركة البيئة المحلية للمؤسسة التعليمية.
- إدراج فكر التربية من أجل المواطنة في كافة المواد الدراسية والمراحل التعليمية من الحضانة حتى التخرج من الجامعة، والتأكيد على أن إحياء مفهوم المواطنة وروح الانتماء لا يمكن أن يتم من خلال مادة معرفية بعينها أو أن يركز على مرحلة عمرية دون غيرها.
- تضمين قضايا وقيم وتوجهات فاعلة ضمن المناهج الدراسية والأكاديمية، وفي مقدمتها: الشراكة مع المجتمع، الاحترام المتبادل بين المواطن والدولة، الثقة في الحاضر والمستقبل، الديمقراطية، التسامح، الحوار والتفاوض، قبول الأخر، التنوع، التعددية، اللامركزية، ممارسة الحقوق وتأدية الواجبات، تكافؤ الفرص والمساواة بين الأفراد وعدم التمييز، العدل، احترام القانون، المواطنة الايجابية، التفكير العلمي والنقدي والإبداعي، المشاركة والتطوع والتعاون، أهمية المجتمع المدني، الإلتزام وروح المسئولية، إتقان العمل، المشاركة في اتخاذ القرار، احترام وتقدير الإبداع العلمي، حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.
- تحقيق التوازن في تقديم المحتوى المعرفي للمنهج

الدراسي بين رموز الوطن من رجال ونساء، ودياناته السماوية، وأقاليمه المترامية.

● تضمين أساليب تقويم الطلاب ما يتيح الكشف عن قدراتهم على تقديم حلول ومقترحات بناءة، تخدم بيئاتهم المحيطة ومؤسساتهم التعليمية وقضايا مجتمعهم.

المحور الثاني: تطوير الحياة الطلابية وتعديل لوائحها

ينطلق هذا المحور من أهمية ما تتضمنه الحياة الطلابية من أنشطة وممارسات مختلفة يمكن أن تسهم بدور فعال في ترجمة المفاهيم المجردة إلى سلوكيات وتوجهات حياتية. ولتطوير الحياة الطلابية بحيث تدعم إحياء المواطنة وروح الانتماء، نوصي بالآتي:

● تحقيق التعددية والتكامل للأنشطة الطلابية بحيث تسهم في التكوين المتكامل لشخصية الطالب، وفي الوقت ذاته تتناسب مع إمكانات وميول أكبر قدر من الطلبة. ويجب أن يكون من ضمن أهداف الأنشطة الطلابية دعم العلاقات بين الطلبة، وبينهم وبين معلميهم، ومجتمعهم.

● تضمين الخطط المدرسية والأكاديمية القيم المجتمعية المرغوب إكسابها للطلبة بحيث يزيد تفاعلهم مع مجتمعهم، وتنويع طرق عرض هذه القيم للطلبة من خلال الندوات واللقاءات والزيارات الميدانية وغيرها.

● تعديل لوائح الاتحادات الطلابية بحيث تعطي مسئوليات وصلاحيات أكثر للطلبة، تساعد على تكوين شخصية مستقلة للطالب تمكنه من تحليل المواقف واتخاذ القرارات، مع إيجاد نظم لمتابعة أداء المجموعات الطلابية بهدف الإرشاد والتنمية وليس فقط المحاسبة. ويجب أن تساعد اللوائح الطلابية على تنمية مهارات القيادة عند الطلبة، وتزيد من ثقتهم بأنفسهم وتحفزهم على الابتكار والمبادرة لخدمة زملائهم ومن ثم مجتمعهم ككل.

المحور الثالث: تأهيل المعلم وعضو هيئة التدريس مدنياً

نظرا لأهمية الدور التاريخي للمعلم وعضو هيئة التدريس في تشكيل شخصية الطالب وتكوين قيمه واتجاهاته، ونظرا للضعف الملحوظ في تأثير المعلم وعضو هيئة التدريس على الطالب بشكل إيجابي في هذا المجال بل وفي بعض الأحيان يكون التأثير سلبيا، نوصي بالآتي:

● اختيار المعلم وعضو هيئة التدريس الملهم والواعي مجتمعياً، وذلك من خلال تطبيق اختبارات خاصة عند قبول الطلاب بكليات التربية، تكشف عن مدى وعيهم الاجتماعي وإدراكهم لمسئولياتهم المدنية والمجتمعية. واختبارات أخرى عند تعيينهم بالمدارس والجامعات لضمان قدرتهم على التواصل مع الطلبة وإعطاء المثل الأعلى والنموذج الذي يجب أن يقتدي به.

● التدريب المستمر للمعلم وعضو هيئة التدريس لتطوير أدائه ورفع كفاءته، بما يضمن تناوله للقضايا بشكل مبتكر ومشوق، واستخدامه للمواقف التعليمية في بلورة المفاهيم المجردة، وتطبيقه لأساليب الحوار الديمقراطي و مبادئ المشاركة في صنع القرار، وتمكينه الطلبة من ممارسة حقوقهم والالتزام بمسئولياتهم.

● تقييم المعلم بشكل أكثر شمولاً يتضمن مدى كونه قدوة لطلبته، ومدى تواصله معهم، ودوره في تحقيق التفاعل بين الطلبة والمجتمع، ومدى حرصه على دعم روح المواطنة بشكل فاعل ومستمر.

المحور الرابع: تحديث فكر ومنهاج إدارة المؤسسات التعليمية

يرى الحزب أهمية تطبيق قواعد الإصلاح الإداري على المؤسسات التعليمية، بما يضمن تحديث فكرها ومنهاج إدارتها، وتحولها من النظرة الفوقية السلطوية للطالب، إلى نظرة مقدم الخدمة لمتلقيها الذي هو مخرج وهدف العملية التعليمية كلها. كما يوصى بضرورة معالجة مشكلة البيروقراطية وبطء الإجراءات من خلال التوجه للامركزية وسرعة تطبيق وتفعيل الحكومة الإلكترونية في كافة المنشآت التعليمية لتحسين مستوى الخدمة.

متطلبات نجاح السياسات المقترحة

١. تكامل كافة المؤسسات مع المؤسسة التعليمية لإحياء مفاهيم المواطنة والانتماء.

٢. تشجيع مؤسسات المجتمع المدني على دعم أنشطة المؤسسات التعليمية.

٣. تطبيق سياسات الحزب المعلنة حول المشاركة المجتمعية والتوجه نحو اللامركزية.

٤. تفعيل الوظائف القيادية المؤثرة في المدارس والجامعات مثل الأخصائي الاجتماعي في المدرسة، ونائب رئيس الجامعة أو وكيل الكلية لشئون البيئة.

المدة الزمنية:

عام واحد لتعديل اللوائح الطلابية وتفعيلها، وثلاثة أعوام لمراجعة المناهج ودمج مفاهيم المواطنة بها، ولتطبيق سبل اختيار المعلمين وأعضاء هيئة التدريس وتدريبهم، ولتحسين الأداء الإداري للمؤسسات التعليمية.

الحياة الطلابية

يستهدف الحزب الوطني الوصول بالحياة الطلابية إلى تحقيق المواطنة المستنيرة والوصول بها إلى أقصى درجات الإيجابية، وتحقيق التوازن بين متطلبات الطلاب البيولوجية والعقلية والاجتماعية، والعمل على خلق بيئة تعليمية قادرة على التعامل مع المشكلات والمظاهر السلبية المعوقة لتكوين شخصية الطالب وصحته. ولعل ذلك الهدف يرتبط بتوجه الحزب نحو تحقيق مجتمع المعرفة وبناء القدرات البشرية وخلق الفرص أمام الشباب المصري ذو الشخصية المتكاملة، القادر على التعامل مع كافة المواقف والجهات.

ويؤمن الحزب بأن الحياة الطلابية المنشودة هي التي تعد الطالب بالمعارف والمهارات والاتجاهات الإيجابية المتكاملة، وتربطه بمجتمعه وتنمي روح الانتماء وحب الوطن فيه وتحمله المسئولية وتحثه على المشاركة الإيجابية. ومن خلال هذه المشاركة يتم تحقيق التفاعل بين كل طالب وآخر ، وبين الطالب ومعلمه ومدرسته وجامعته . ومن ثم تزداد ثقة الشباب بأنفسهم وبوطنهم وتنمى قدرتهم على البناء والتجديد والإصلاح.

وصف الوضع الراهن: نقاط القوة والتحديات

تبذل مؤسسات التعليم جهداً كبيراً لإدماج الأنشطة الطلابية في البرامج الدراسية التي تستهدف نقل المعارف والمهارات وتغير الاتجاهات والممارسات، وذلك من خلال:

- تخصيص ساعات للأنشطة الطلابية اللاصفية بمعدل ٣٠٪ من ساعات التدريس في مرحلة التعليم الأساسي.
- تنويع الأنشطة المدرسية وإقامة المعسكرات الصيفية للتلاميذ.
- تدريب عدد كبير من المدرسين في دورات تصاعدية للأنشطة المدرسية.
- تقديم الدعم المالي والفني لقطاع رعاية الشباب بالجامعات المصرية.
- تدعيم وتفعيل معهد إعداد القادة التابع لوزارة التعليم العالي.
- تنويع الأنشطة بالجامعات ما بين أنشطة الأسر والأنشطة الرياضية والثقافية والعلمية والاجتماعية وأنشطة الرحلات والجوالة والمعسكرات. وتشير الإحصاءات إلى أن الطلاب المشاركين في هذه الأنشطة في العام الجامعي ٢٠٠١- ٢٠٠٢ قد بلغ ٦١٢.٥٧١ طالب وطالبة من إجمالي ٢ مليون طالب بنسبة ٢٨٪ من إجمالي الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي.

بيد أن الوضع الراهن يكشف أيضا عن الكثير من التحديات التي تعوق الوصول إلى المأمول، ويأتي في مقدمتها:

١- قصور الرؤية الشاملة لفلسفة الحياة الطلابية

يرى الحزب أن التحدي الرئيسي أمام تكامل الحياة الطلابية في المدرسة أو المعهد أو الجامعة يكمن في قصور الرؤية المتكاملة لمعنى وعناصر هذه الحياة وأهميتها وتوجهاتها . ويرتبط ذلك بالغياب المؤثر للقيادة الواعية من أعضاء هيئة التدريس في المدرسة والجامعة التي تتفهم وتدرك أهمية مشاركة التلميذ والطالب في

إدارة أموره داخل المؤسسة التعليمية، وكذلك معنى وأهمية المنافسة بين مؤسسة تعليمية وأخرى، أكاديميا ورياضيا، ومعنى تكامل الأنشطة الطلابية مع النواحي المعرفية واكتساب المهارات.

ويؤكد الحزب على أهمية ترسيخ بعض المفاهيم في رؤية الإدارات التعليمية، ومنها أن الحياة الطلابية تعني قدراً أكبر من الحرية للشباب، وقدرة على التسامح وتقبل الأخطاء من الإدارات في المؤسسات التعليمية، كما تتطلب تشجيع هذه المؤسسات على المبادرة والمبادأة والمخاطرة والنقد البناء والاعتزاز بالنجاح وتقبل الفشل واحتواء الخطأ، برؤية أوسع من مجرد التعامل مع كل حدث بذاته، أو كل طالب بعينه، في لحظة محددة.

٢- نقص التمويل

حيث تخلو بنود الموازنة من أي اعتماد يخصص للأنشطة الطلابية، وتأتي معظم اعتمادات الأنشطة من اعتمادات جزئية ليست لها أولوية، ولا تسمح اللوائح الحالية بجهود لا مركزية أو بمشاركة فاعلة من المجتمع في تمويل الأنشطة الطلابية بأي شكل من الأشكال، لا على مستوى المدرسة ولا على مستوى الجامعة، وتعد هذه الموارد المحدودة غير كافية مقارنة بحجم الموازنة العامة المخصصة للتعليم.

٣- المناخ التعليمي السائد

لعل المناخ القائم في المؤسسات التعليمية يدفع الأسرة إلى أن يكون وقت الطالب موزعاً بين العملية التعليمية والدروس الخصوصية. كما أن التكالب على تحقيق أعلى الدرجات للحصول على فرصة للانتقال إلى المراحل الدراسية التالية كأسلوب وحيد للتقويم لا يحفز الطلاب على ممارسة النشاط المدرسي أو الجامعي. وفي نفس الوقت فإن اهتمام أولياء الأمور بممارسة أولادهم للأنشطة الرياضية في الأندية ومراكز الشباب بشكل واضح يمثل ظاهرة تتناقض مع توجه الأسرة ونظرتها لنفس الأنشطة في المؤسسات التعليمية، مما يخلق نوعا من عدم ثقة المجتمع في كفاءة هذه المؤسسات في تنمية القدرات لدى أولادهم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن ثقافة الإدارة المؤسسية، التي لا تهتم سوى بنسب النجاح من واقع نتائج الامتحانات، تنعكس سلباً على درجة اهتمام المعلم وعضو هيئة التدريس بالنشاط الطلابي والحياة المدرسية أو الجامعية.

وعلى الرغم من وجود عدد كبير من المدرسين والمسئولين المنوط بهم الأنشطة الطلابية كما هو موضح في الجدول التالي، فإن هناك نقصاً حاداً في فاعلية تواجدهم وأثرهم على تنمية وإثراء الحياة الطلابية.

توزيع المدرسين بوزارة التربية والتعليم وفقاً للمرحلة والمادة

المادة	المرحلة الابتدائية	المرحلة الإعدادية	المرحلة الثانوية	المجموع
اللغة العربية والدين	٥٨٣٩٧	٣٦٠٠٩	١٥٦١٢	١١٥٥١٨
اللغات الأجنبية	١٥٥١٨	٢٧٣٠٩	١٨٣٢٤	٦١٠٦١
الرياضيات	٢٢٢٠٢	٢٨٠٨٤	١٠٢٥٧	٦١٣٨٤
العلوم	٢١١٩٦	٢٨٦٥٠	١٥٣٢٣	٨٥٩٠٨
الدراسات الاجتماعية	١٠٠٠٨	١٨٠٦٠	(٢٧٧٦)	٤٢٤٤٤
الأنشطة الطلابية *	٢٤٠٨٠	٣٣٠٥٠	٩٢٠٤	٦٠٣٣٤
المجموع	١٣٣٧٠٨	١٨٩٦٥٧	٨٣٧٨٨	٤٠٦٠٥٣

* تتضمن الأنشطة الطلابية: التربية الرياضية- الفنية- الموسيقية- اقتصاد منزلي- صيانة وتدريبات- تكنولوجيا

٤- التمييز النوعي في الثقافة السائدة

يمثل التمييز النوعي بين الإناث والذكور أحد التحديات الهامة الواجب تلافيها، حيث إن الفتيات يمثلن نصف مجتمع الطلبة، كما أن هناك مفاهيم شائعة عن عدم ملاءمة قدرات الفتيات على ممارسة الأنشطة أو التعامل مع البيئة المحيطة أو الاندماج في الأنشطة الفنية. وتوجه الفتيات للأنشطة القريبة إلى التدبير المنزلي والأشغال اليدوية في المدرسة ، مقارنة بتوجيه الذكور نحو الأنشطة العلمية والرياضية، وهو ما يمثل معوقاً أساسيا لتنمية الحياة الطلابية على الوجه الأكمل.

٥- اللوائح المنظمة للحياة الطلابية

تعتبر اللوائح المنظمة بشكلها الحالي عائقاً أمام مشاركة الطلاب الفاعلة في إدارة شئونهم بما يسهم في تنمية قدراتهم وتمكينهم من المساهمة الفعالة في الحياة المدرسية والجامعية. ويظهر ذلك بشكل أكثر وضوحاً في مجال التعليم الجامعي الذي تحكمه لائحة صدرت عام ١٩٧٩ وعدلت عام ١٩٨٤. ولقد أشارت عدة تقارير صادرة عن جهات مختلفة إلى ظاهرة عزوف الشباب عن المشاركة عموماً وقصور أساليب التنشئة السياسية خاصة المتبعة في المؤسسات التعليمية من المدرسة إلى الجامعة وخارجها.

ويؤكد الحزب على أهمية إحداث تغيير جذري في اللوائح المنظمة للحياة الطلابية، بشكل يسمح بتنمية قدراتهم وتفجير طاقاتهم وبث روح العمل الجماعي

والوطني فيهم، واكتشاف المواهب القيادية والإدارية لديهم، وإيجاد المناخ الديمقراطي الملائم لتحقيق مبادراتهم وإبداعاتهم.

وفي هذا الصدد فإن الحزب الوطني الديمقراطي يتقدم بمشروع تعديل اللائحة الطلابية بشكل يتوائم مع هذا التوجه ويسهم في إحداث الأثر الفعال منه.

٦- شيوع ظواهر سلبية بين الشباب

أ- التدخين وتداعياته:

يمثل التدخين ظاهرة بالغة الخطورة وذات آثار سيئة تتجسد أهم مظاهرها ومشاكلها فيما يلي:

- إنتشار التدخين بصورة كبيرة ليس في محيط المدرسة والجامعة فحسب بل على نطاق واسع بين الشباب دون ١٨سنة في المراحل الثانوية، والإعدادية أحياناً، مما يشكل خطراً شديداً على صحتهم في عمر مبكر.
- إنتشار التدخين بين الفتيات مما قد يؤثر عليهن سلباً في مراحل مستقبلية في حياتهن وخصوصاً في فترة الأمومة.
- عدم وجود برامج كافية لتوجيه الشباب للإقلاع عن التدخين وتبيان مخاطره، وكذلك عدم وجود إحصاء دقيق للمدخنين من الشباب لاستبيان عمق المشكلة.
- تشجيع بعض المواد الإعلامية من أفلام وغيرها للتدخين بصورة غير مباشرة حيث إنها تبرز التدخين كعادة اجتماعية مقبولة.
- وجود وسائل تدخين جذابة مثل الشيشة في العديد من المنشآت السياحية والترفيهية، وتساهم في انتشار التدخين بدرجة كبيرة، مما يؤدي إلى انتشار أمراض قد تم الحد منها بكفاءة مثل السل الرئوي.
- إرتباط عادة التدخين بالإدمان، مما يعني أن التدخين يمكن أن يكون الخطوة الأولى في طريق الإدمان.
- إرتفاع تكلفة إعادة تأهيل الشباب المدمن وعدم كفايته وضعف احتمالات تمكن الطلاب الذين يعانون من هذا المرض لاستكمال دراستهم وضياع مستقبلهم وانحرافهم.
- إرتباط ظاهرة العنف بالإدمان ومعدلات الجريمة بين الشباب المدمن مثل السرقة والجرائم الجنائية الأخرى بما فيها احتمال إتجار الشباب المدمن في المخدرات لتغطية نفقات إدمانهم.

ب- العنف:

يمثل العنف داخل المؤسسة التعليمية أحد المعوقات التي تواجه التعليم، وتحد من تنمية الحياة الطلابية. ويتجسد هذا العنف في مظاهر عدة:

- عنف موجه من بعض المعلمين، بدنياً أو لفظياً إلى الطلاب، مما يفقد العملية التعليمية جوهر التواصل والتنمية ويفقد الطلبة ثقتهم بأنفسهم وينفرهم من المؤسسة التعليمية.
- العنف المتبادل بين بعض التلاميذ أنفسهم، أو بعضهم، وبين أطراف العملية التعليمية مما يخل بالاحترام الواجب داخل المؤسسة التعليمية ويؤثر سلباً على مجتمع الطلاب بأسره.
- العنف الموجه ضد المنشآت التعليمية ورموزها داخل المجتمع.
- الحدة والتصادم بين أولياء الأمور والمعلمين، واللجوء - في أحيان كثيرة - إلى أقسام الشرطة لحل المشكلات.

ج- التطرف:

وتكمن هذه الظاهرة في النواحي التالية:

- عدم وجود برامج كافية للتثقيف السياسي تساعد الطالب على فهم حقوقه وواجباته كمواطن صالح وتؤهله لممارسة حقوقه السياسية التي يكفلها الدستور، مثل الانخراط في الأحزاب السياسية الشرعية، والتصويت في الانتخابات بأشكالها المختلفة. وإرساء قواعد لتعزيز قدرة الشباب على التغيير والتأثير من خلال الأطر الشرعية المتاحة في مؤسسات الدولة. كما أن بث الشك في إمكانية التأثير من خلال مؤسسات الدولة الشرعية مع غياب القدوة والمثل والبدائل التربوية في إطار المؤسسة التعليمية يعطي فرصا سانحة للتيارات المتطرفة على النمو السريع داخل الأوساط الطلابية.
- تعد المؤسسة التعليمية المكان المشروع لممارسة حرية التعبير عن الرأي والاختلاف دون قيود بأي شكل من الأشكال. وقد ينعكس تعامل المسئولين في الدولة وفي المؤسسات التعليمية مع الطلاب بمفهوم أمني فقط، إلى دفع المتطرفين فكريا إلى زيادة تطرفهم أو نقل معتدلي الفكر إلى التطرف أحيانا.
- يؤمن الحزب بأن التعامل مع الطلاب لا يقتصر على الإطار الأمني فقط... بل يجب أن يشمل الأطر الثقافية والسياسية والاجتماعية الأخرى التي تسمح بالخطأ والصواب، وتتيح مساحات من التسامح والقدرة على

استيعاب تصرفات الشباب الطبيعية في هذه المرحلة السنية، وتحميلهم مسئولية إدارة أمورهم في ظل قواعد عادلة تطبق على الجميع بمعايير واحدة، ليس فيها تجنى ولا وساطة وبدون تفضيل ولا تهميش. وهو الأمر الذي نما عبر السنين بتكرار مواجهة التطرف، حتى أصبح أحيانا لا يفرق بين التطرف المرفوض والاختلاف المحمود، أو بين فرض الرأي من الأقليات المنظمة وبين حرية التعبير المكفولة للجميع.

● يرصد الحزب محاولة بعض التيارات الدينية إثبات وجودها عن طريق فرض رأيها بالقوة في المؤسسات التعليمية، ومحاربة الأنشطة اللامنهجية والترفيهية ومحاولتها فرض إطار ديني على الحياة الجامعية ونشر بعض الأنماط السلوكية على المجتمع الطلابي، وغيرها من الأمور التي أدت إلى نمو هذا الإطار الذي يرفضه الحزب وإلى نمو أسلوب تعامل الإدارات التعليمية والأمنية بشكل نمطي يستوجب التغيير والتحديث.

السياسات المقترحة

يقترح الحزب عددا من السياسات التي تساهم في تحقيق النمو الشامل والمتكامل لشخصية الطالب، والتي يمكن من خلالها ممارسة المواقف التربوية التي تكشف عن حاجات واستعدادات وقدرات الطلاب والعمل على إبرازها، وتتيح ترسيخ مفهوم المشاركة الايجابية لديهم. وتتركز السياسات المقترحة في الآتي:

١- وضع رؤية متكاملة للحياة الطلابية تؤكد أن الطالب هو أساس العملية التعليمية ، وأن ممارسة حريته في إدارة شئونه حق له ، وتعمل على تكامل الأنشطة الطلابية مع النواحي المعرفية واكتساب المهارات، وتؤكد الدور المؤثر للمعلم وعضو هيئة التدريس في الحياة الطلابية. ويتطلب ذلك إعداد قيادات متفهمة لهذه الرؤية وتطوير كليات التربية لدمج هذا المفهوم في إعداد المعلم، على أن تكون هذه الرؤية وثيقة أساسية في جميع المؤسسات التعليمية تمارس على مستويات الإدارة بها.

٢- زيادة الوعي المجتمعي للأنشطة الطلابية واشتراك مجالس أولياء الأمور في التخطيط وإدارة الأنشطة الطلابية.

٣- إيجاد التمويل الذي يتناسب مع أهمية الحياة الطلابية من خلال:

● زيادة الموازنة المخصصة للحياة الطلابية بشكل يمثل الاحتياجات الفعلية.

● فتح الباب لحصول المؤسسة التعليمية على التمويل المجتمعي.

● تحفيز مؤسسات المجتمع المدني لرعاية ودعم الحياة الطلابية.

● إتاحة الفرصة للطلبة للابتكار في إيجاد طرق تمويل غير تقليدية لعناصر الحياة الطلابية.

٤- تدعيم المناخ التعليمي المحفز لممارسة الحياة الطلابية المتكاملة، وذلك من خلال:

● مشاركة أولياء الأمور في تخطيط ومتابعة عناصر وأنشطة الحياة الطلابية.

● تعديل اللائحة الطلابية بالتعليم العالي.

● تعديل نظم التقويم الطلابي بحيث تستوعب نظم تقويم عناصر الحياة الطلابية.

● تعديل نظم تقويم المعلم وعضو هيئة التدريس لتستوعب مساهمته في إثراء الحياة الطلابية ومشاركته الفعالة في التواصل بينهم.

● عدم التمييز النوعي بأي شكل من الأشكال في الحياة الطلابية.

٥- إعداد وثيقة خطوط إرشادية واضحة لكيفية التصرف داخل المؤسسة التعليمية عند اكتشاف انحراف طالب أو طالبة نحو الإدمان أو استخدام العنف الفردي أو الجماعي تشمل:

● بيان ما إذا كان الفعل ظاهرة داخل المؤسسة أو عمل فردي.

● التوقيت الأمثل لإشراك مجلس أولياء الأمور والطلاب الآخرين وكيفية إدارة مواجهة هذا النوع من المشاكل.

● المنظور الإنمائي ، الذي يهدف إلى استيعاب المشكلة وحلها جماعياً والوقاية لباقي الطلبة بدلاً من العقاب فقط ، أو الإبعاد أو التخلي عن المساهمة الفعالة في علاج الانحراف.

● إعداد حملات توعية دورية بأضرار التدخين وآثاره السلبية.

● منع التدخين نهائياً في المؤسسات التعليمية خصوصاً من المعلمين وأعضاء هيئات التدريس والعاملين، وتنفيذ القوانين والتشريعات في هذا المجال.

تطوير التعليم الثانوي

أهمية الموضوع للحزب

يأتي اهتمام الحزب الوطني الديمقراطي بالتعليم الثانوي في إطار الاهتمام بنهضة الوطن والمواطن معا، واستكمالا للحوار القائم في المجتمع المصري حول تطوير التعليم لمواجهة التحديات العلمية والتكنولوجية والإنسانية التي يفرضها الحاضر والمستقبل. ويعد التعليم الثانوي بصفة خاصة مرحلة تعليمية على درجة كبيرة من الأهمية. حيث تمثل هذه المرحلة المعبر الأساسي للوصول إلى التعليم العالي أو الانضمام لسوق العمل مباشرة، وهما منطلقان أساسيان من منطلقات التنمية، ومن ثم فإن التعليم الثانوي يجب أن يمد الطالب بالمعلومات والمهارات الحياتية والاجتماعية والاستعداد اللازم لكل من الحالتين.

ويزيد من أهمية تطوير التعليم الثانوي في الوقت الحالي، مسيرة التطوير الاقتصادي التي بدأتها الدولة والتي يجب أن يواكبها تطوير في التعليم وبخاصة التعليم الثانوي. فالتوجه نحو الاقتصاد الحر يعتمد على القطاع الخاص وارتفاع القدرة التنافسية للحصول على جزء اكبر من الأسواق، وبالتالي يزداد الطلب على العمالة الأكثر كفاءة، التي تتميز بالمهارات والمعرفة والقدرة على التعلم . إن توجه الشباب في المرحلة الثانوية إلى التعليم العالي أو إلى سوق العمل مباشرة يستدعى تطويراً و تجهيزاً لهؤلاء الشباب ويجب أن يحمل رؤية واضحة لهذا التوجه.

وصف الوضع الراهن للتعليم الثانوي في مصر

١- بنية التعليم الثانوي:

تشمل بنية التعليم الثانوى نوعين من التعليم فى مصر هما:

- التعليم الثانوي العام :

وتكون الدراسة بهذا التعليم ثلاث سنوات بعد الشهادة الإعدادية وتتفرع فى السنة الثانية إلى التوجه للمواد العلمية (علوم ورياضيات) أو المواد الأدبية. وتقدم خدمات التعليم الثانوى العام من خلال المدارس الحكومية والخاصة. وهناك نوعان من المدارس الحكومية، الأول: مدارس ثانوية تنتشر فى مختلف مدن وقرى الجمهورية، الدراسة فيها باللغة العربية إلى جانب دراسة اللغتين الإنجليزية والفرنسية.

والثاني: مدارس لغات تجريبية تدرس فيها مواد العلوم والرياضيات بلغة أجنبية. وما تزال هذه المدارس محدودة العدد فى المدن الكبرى فقط، هذا إلى جانب المدارس الثانوية الخاصة، والخاصة لغات.

- التعليم الثانوي الفني:

وينقسم التعليم الفنى إلى ثلاثة أقسام منذ بداية المرحلة الثانوية: الصناعي، الزراعي ، والتجاري.

وتنقسم هذه التخصصات الى تخصصات فرعية متعددة، تصل إلى ١١٠ تخصصا فرعيا في التعليم الصناعي . وتقدم خدمات التعليم الثانوي الفني عموما من خلال المدارس الحكومية باستثناء بعض المدارس الخاصة للتعليم الفني التجاري. وهناك نوعان من التعليم الفني أحدهما مدته ثلاث سنوات والأخر مدته خمس سنوات.

٢- سياسات الالتحاق بالتعليم الثانوي العام والفني:

يعتمد الالتحاق بالتعليم الثانوي العام أو الفني على درجات إتمام الشهادة الإعدادية – التعليم الإلزامي – ويلتحق الحاصلين على الدرجات الأعلى بالتعليم الثانوي العام، والحاصلين على درجات أقل بالتعليم الثانوي الفني.

كما تختلف سياسات الالتحاق بالتعليم العالي بين التعليم الثانوي العام والفني. فخريجو التعليم الثانوي العام يلتحقون بالتعليم العالي وفقا لدرجاتهم في اختبار نهاية المرحلة الثانوية، أما خريجي التعليم الفني فيكون الاختيار المتاح لهم بعد التخرج أما الالتحاق بالمعاهد المتوسطة والعليا أو الالتحاق بسوق العمل. وهناك نسبة ضئيلة لا تتعدى ٥٪ من خريجي التعليم الثانوي الفني تلتحق بالكليات المكملة لتخصصهم الفني بعد استيفاء المتطلبات من درجات متميزة واختبارات خاصة.

٣ - مؤشرات الوضع الراهن فى التعليم الثانوى العام والفني:

جدول توزيع الطلبة والطالبات بين التعليم العام والفني بتخصصاته

أعداد الطلبة والطالبات	ثانوى عام	ثانوى فنى		
		صناعى	زراعى	تجارى
بنين	٦١٩,٦١٠	٦٣٣,٣٩٦	٢١٠,٠٧٦	٣٠٨,٤٩٣
بنات	٦٥٣,٠٥٠	٣٢١,١٩٥	٥٨,٢١٦	٥٦١,٤٣٣
الإجمالى	١,٢٧٢,٦٦٠	١,٠١٨,٠٩١	٢٦٨,٤٧٣	٨٨٢,٩١٦
الإجمالى العام	١,٢٧٢,٦٦٠ (٣٧٪)	٢,١٩٩,١٨٠ (٦٣٪)		
	٣,٤٧٢,٠٣٠ (١٠٠٪)			

مصدر الجداول: وحدة التخطيط والمتابعة اعتمادا على بيانات وزارة التربية والتعليم (الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى)

ومن الجدول أعلاه يتضح الآتي:

- يشكل عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم العام ٣٧٪ من إجمالي عدد الطلبة بالتعليم الثانوي، بينما يشكل الطلبة الملتحقين بالتعليم الفني ٦٣٪ من هذا الاجمالي.
- يشكل عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم التجاري ٤٠٪ من إجمالي الملتحقين بالتعليم الفني، وتمثل الطالبات ٦٥٪ منهم .
- يشكل عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم الزراعي ١٢٪ من إجمالي الملتحقين بالتعليم الفني، وتمثل الطالبات ٢٢٪ منهم .
- يشكل عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم الصناعي ٤٨٪ من إجمالي الملتحقين بالتعليم الفني وتمثل الطالبات ٣٦٪منهم.

وقد شهدت مصر عدد كبير من مؤتمرات متعاقبة تناقش تطوير المرحلة الأساسية للتعليم، و إعداد المعلم ورعاية الموهوبين، ثم مبادرات عدة لتطوير التعليم الثانوي. وقد شهدت العشر سنوات الماضية جهود لتعديل هيكل الدراسة في التعليم الثانوي. وقد تم إدخال المواد الاختيارية إلى جانب المواد الإجبارية العامة والمواد التخصصية، وأصبح الطلبة يدرسون مواد مشتركة في الصف الأول الثانوي ثم يتوجهون بناء على المواد التي يختارونها في الصف الثاني الثانوي إما إلى الدراسة التي تؤهلهم لدخول الكليات العلمية أو إلى الدراسة التي تؤهلهم لدخول الكليات الأدبية. ويختار الطلبة بالإضافة إلى مواد التخصص مواد اختيارية تساند هذا التخصص.

أما بالنسبة للتعليم الفني، فإنه لم ينل قدرا ملموسا من التطوير باستثناء مشروع مبارك – كول، ولا تزال مواده تخصصية أساسا وتقدم بطريقة تقليدية تلقينية، مع بعض المواد العامة والتي تشترك مع التعليم العام ولكن بقدر كمي وكيفي أقل مما يقدم في التعليم الثانوي العام.

مشروع مبارك -كول

وتعد تجربة مصر في التعليم الفني الصناعي من خلال شراكتها مع ألمانيا في مشروع مبارك – كول تجربة مضيئة تستوجب الدراسة. وقد بدأ تطبيق هذا المشروع في مصر عام ١٩٩٥. ويعتمد المشروع على فكر التعليم المزدوج الذي يقدم للطالب في خلال ثلاث سنوات

دراسية، ويعتمد على قضاء الطالب يومين فقط في المدرسة الفنية (يوم لدراسة المنهج العام، ويوم لدراسة المنهج الفني) ثم قضاء أربعة أيام في موقع عمل (مصنع أو شركة) للتدريب. ويحصل الطالب على منحة مالية من صاحب العمل إلى جانب تطوير مهاراته من خلال التدريب الحرفي. ويمتد مشروع مبارك - كول على نطاق ٢٢ مدينة في جمهورية مصر العربية.

مشروع تحسين التعليم الثانوي

جاء مشروع تحسين التعليم الثانوي ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧ ليحمل في طياته ملامح تطوير جديدة . وتضمن ذلك خطة لتحويل ٣١٥ مدرسة فنية تجارية إلى ثانوي عام بهدف تحقيق نسبة ٥٠٪ ثانوي عام مقابل ٥٠٪ للتعليم الفني بدلا من ٣٧٪ إلى ٦٣٪، خاصة وأنه من الثابت أن نوعية التعليم المقدمة من خلال التعليم الفني التجاري غير مطلوبة من سوق العمل و مخرجاتها غير مناسبة على الإطلاق لمتطلبات المستقبل.

وقد نتج عن بدء تطبيق المشروع مايلي:

- زيادة نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي العام بمعدل يتراوح بين ١٪ إلى ٢٪ سنويا، يقابلها انخفاض نسبة الملتحقين بالثانوي الفني وبنفس المعدل.
- إنخفاض نسبة الملتحقين بالتعليم التجاري من ٣١,٥٪ إلى ٢٢,٨٪ وهو ما يحقق أحد أهداف المشروع، وهذا ناتج عن تحويل ١٩٦ مدرسة (حتى الآن) من ثانوي تجاري إلى ثانوي عام. (وحدة التخطيط والمتابعة).
- قدم المشروع دراسات مستفيضة حول تطوير نظام التعليم الثانوي وتحسين كفاءة خريجيه وتهيئتهم للاستمرار فى التعلم مدى الحياة وأيضا إمدادهم بالمهارات الأساسية والتي تمكنهم من التدريب للحصول على فرصة عمل تتوافر في سوق العمل. وركز المشروع أيضا على أهمية تأهيل المعلمين وتزويدهم بطرق التدريس الحديثة وربطهم بوسائل التعلم الإليكترونى وكذلك تدريب الإدارات المدرسية على اتخاذ القرار.

وفي ظل مشروع تحسين التعليم الثانوي تم عقد ٢٥ لقاء تمهيديا لعقد مؤتمر قومي حول تطوير التعليم الثانوي لتلبية متطلبات القرن الحادي والعشرين واحتياجات مجتمع المعرفة. ولكن تعثر هذا المشروع في مرحلة من مراحله ولم يجد جديد في خلال العامين الماضيين.

ملامح القوة فى مجال التعليم الثانوي:

يمكن رصد أهم ملامح القوة فيما يلي:

- الالتزام السياسي من الدولة بتطوير التعليم عموماً
- الإعداد لإنشاء هيئة الاعتماد وضمان الجودة في التعليم بكل ما يتضمنه هذا من سعى نحو التميز.
- وجود هيكل وخطة لتطوير التعليم الثانوي والأفكار التنموية التي طرحها المشروع الذي درسته فئات متعددة من الخبراء والذي يمكن البناء عليه.
- مشروع مبارك - كول وما يمثله من نموذج جاد لتطوير التعليم الفني في مصر.

التحديات:

- تحدد سياسات الالتحاق بالتعليم الثانوي الحالية - إلى حد كبير -من سيلتحق بالجامعة من الحاصلين على الشهادة الإعدادية، حيث إن الحاصلين على درجات أقل في الشهادة الإعدادية يلتحقون بالتعليم الفني وبذلك تندر فرصهم في دخول الجامعة، بينما الملتحقون بالتعليم العام يكون أمام معظمهم الطريق مفتوحا للالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا . وهذه السياسة تفرق بين الطلبة في سن مبكرة وتقلل من نسب الملتحقين بالجامعات في الوقت الذي تعد نسب الالتحاق بالجامعات في مصر أقل من غيرها في دول العالم، وفي الوقت الذي يؤكد فيه الحزب أهمية زيادة نسب الالتحاق بالتعليم العالي، وإتاحة أماكن جديدة فيه.
- يشكل التعليم الثانوي الفني ٦٣٪ من التعليم الثانوي، بينما يمثل التعليم الثانوي العام ٣٧٪ فقط وهي نسبة غير مبنية على دراسة احتياجات التطوير في المجتمع وخاصة أن التعليم التجاري يمثل ٤٠٪ من التعليم الفني، ويقدم نوعية من التعليم غير مطلوبة مع التطور المجتمعي والاقتصادي الحالي.
- أن أكثر من ٥٠٪ من البطالة في مصر من بين خريجي التعليم الثانوي ومعظم هذه النسبة - ٧٥٪ منها - من بين خريجي الثانوي الفني، حيث تمثل نسبة التشغيل من بين خريجي التعليم الفني حوالى ٢٠٪ فقط . أما

البطالة في هذه الشريحة فخطورتها تزداد ليس فقط لأنهم لا يعملون ولكن لأنهم غير مؤهلين للتعليم المستمر ولا تتوافر أمامهم الفرصة لذلك.

● هناك تحديان يواجهان مشروع مبارك - كول بالرغم من نجاحه ، حيث يكمن التحدي الأول في أن عدداً كبيراً من خريجيه لا يزالون يطمحون للحصول على شهادة جامعية مدفوعين بالضغط المجتمعي، والتحدي الثاني، هو صعوبة التوسع في هذا المشروع بالقدر المنشود، وذلك لأن قبول أي طالب في مشروع مبارك- كول مرتبط بالتوسع في الاستثمار ووجود فرصة تدريب لهذا الطالب لمدة أربعة أيام أسبوعيا في شركات ومؤسسات ترتبط إمكاناتها وإعدادها بمناخ الاستثمار في مصر.

● تراجع مستوى التعليم الثانوي العام والفني عموما وتدني قدرته على مواجهة المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية بما يؤدى إلى شيوع البطالة بين خريجيه، وجمود النظام الحالي الذي يحدد مستقبل (مسار) الطالب بناء على أدائه في التعليم الأساسي ولا يتيح له فرصة تغيير هذا المسار إذا ما توافرت له القدرات لذلك.

● صعوبة توفير المصادر المالية الكافية لتطوير التعليم الثانوي وضعف المشاركة المجتمعية في هذا الشأن.

● التوجه نحو مقاومة التغيير من قبل إدارات المدارس التي سيقع عليها عبء ومسئولية ومحاسبية كبيرة في ظل التغيير المنشود، وبعض المعلمين الذين ينتفعون من الوضع الحالي والذي يدعم التلقين للإعداد للامتحان الأوحد وبالتالي الدروس الخصوصية.

● الحساسية الجماهيرية تجاه المرحلة الثانوية لانعكاساتها المصيرية على الطالب، مما أدى إلى تفضيل مخططو العملية التعليمية عدم إجراء تغييرات أساسية في نظام التعليم الثانوي أو محتواه منذ الثمانينيات أو التراجع في بعض مسارات التطوير تحت ضغط الرأي العام .

وبناء على الأهمية الجلية لتطوير التعليم الثانوي، وانطلاقا من دراسة الوضع الراهن وما أوضحته من نقاط قوة وتحديات، يتبنى الحزب الوطني رؤية شاملة لتطوير التعليم الثانوي من خلال السياسات التالية:

السياسات المقترحة لتطوير التعليم الثانوي

١- دمج التعليم العام والفني

يتطلب تطوير التعليم الثانوي النظر إليه على أنه منظومة شاملة متكاملة تضم التعليم الثانوي العام والفني، من خلال توفير قاعدة علمية ثقافية مشتركة لجميع تلاميذ التعليم الثانوي، يؤكد على الهوية الثقافية وأسس التقدم العلمي وتحقق الانسيابية بين نوعي التعليم الثانوي وتوحد القاعدة التعليمية من مواد دراسية ومهارات بين أنماط التعليم المختلفة لضمان فرص تعليمية متساوية.

وتحقيقاً للدمج يقترح أن تشتمل الدراسة في المرحلة الثانوية على قاعدة تعلمية مشتركة ومواد تخصصية ومواد اختيارية لإتاحة المرونة المطلوبة في التعليم.

أ- القاعدة التعليمية المشتركة:

يشترك جميع تلاميذ التعليم الثانوى في عدد من المواد الأساسية والتي تعد ضرورة لتكوين مواطن مصري عصري، وتحقق التقارب بين نوعيات التعليم الثانوى والانسيابية بينها، مثل اللغة العربية، اللغات الأجنبية، الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات، التربية القومية، الرياضيات والعلوم.

ب- المواد التخصصية:

تمثل المواد التخصصية التوجهات المختلفة (التوجه العلمي، الرياضيات، الأدبي، والتوجه الزراعي، الصناعي، التجاري)، وترتبط بالمواد التخصصية التطبيقات التي تساعد على تنمية المهارات العملية والحياتية المرتبطة بالدراسة التخصصية.

ج - مواد الاختيار الحر:

إتاحة الفرصة للطالب لاختيار مقرر إضافي أو أكثر من مجموعة مقررات متاحة بما يتفق مع ميوله، وينمي الجوانب المختلفة لشخصيته.

٢- تطبيق نظام الساعات المعتمدة:

لتيسير تطبيق نظام الدمج لابد من أن يصاحبه دراسة تطبيق نظام الساعات المعتمدة. ويعتمد نظام الساعات المعتمدة على أن الطالب حتى يتخرج من المرحلة الثانوية لابد أن يتم عددا من الساعات المعتمدة، ويقيم كل برنامج دراسي بدرسه الطلاب بعدد معين من الساعات المعتمدة ، ويتيح هذا النظام للطالب اختيار

الوقت الذي يناسبه لدراسة كل مادة، وعدد المواد التي يدرسها في الفصل الدراسي الواحد، ويمكنه الإسراع بالتخرج أو تحديد موعد تخرجه بما يناسب ظروفه وإمكاناته.

٣- إدخال نظام المرشد التعليمي:

ويتطلب نظام الساعات المعتمدة وجود مرشد تعليمي بكل مدرسة، يساعد التلاميذ على اختيار المسارات والمواد الدراسية المناسبة لقدراتهم ورغباتهم وميولهم، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل في المستقبل. ويتابع المرشد التعليمي أداء كل طالب ويساعد الطلبة في التحويل من مسار إلى مسار إذا ما تطلب الأمر ذلك.

٤- خفض كثافة الفصول:

إن متوسط الكثافة في التعليم الثانوي - كما ورد في التقارير الإحصائية - هو ٤٠ طالب في الفصل، و هو لا يعبر عن واقع جغرافي أو مناطق تعليمية بعينها لأنه يأخذ المتوسط العام ، والمتوسط المنشود هو ٢٥ طالب في الفصل. والهدف من خفض كثافة الفصول هو إتاحة الفرصة للمعلم والطالب من العمل معا، وإمكانية استيفاء احتياجات كل طالب على حدة وتشجيع التقدم الدراسي. ومن المتوقع أن ينتج عن ذلك تشجيع الطلبة على الانتظام الدراسي وعدم التغيب أو التسرب، والتقليل من نسب الرسوب. ويستلزم ذلك اجتذاب الموارد المالية اللازمة لبناء المزيد من الفصول الدراسية وتوظيف الأعداد اللازمة من المعلمين المؤهلين.كذلك التوجه في إصدار التقارير الإحصائية للمناطق التعليمية المختلفة بشكل لا مركزي حتى لا تفقد الرؤية للواقع في المحافظات المختلفة بتعميم النسب.

٥- تطوير المناهج وتشجيع التوجه للعلوم والرياضيات:

لا بد أن يتم تطوير المناهج في ضوء توجه الحزب نحو مجتمع المعرفة، ودعم دراسة الرياضيات والعلوم واللغات والتكنولوجيا والمواطنة المسئولة. ولابد كذلك من أن تهدف المناهج إلى تطوير مهارات التفكير والتحليل وتشجيع الإبداع والابتكار والبحث العلمي والمهارات الحياتية كحل المشكلات والتفاوض والعرض والعمل في فريق. ويجب أن يدعم تطوير المناهج فكر الحزب في ربط التعليم بسوق العمل ونشر فكر التعلم مدى الحياة.

ويجب أيضا أن تتضمن المناهج الفكر الجديد الذي دعا إليه الحزب من نشر ثقافة جودة والانفتاح بين الطلبة، وترسيخ القيم الإيجابية في مقابل القيم السلبية التي يعاني منها المجتمع. كذلك يجب مراجعة المسارات التخصصية وربطها باحتياجات المجتمع المحلي وبمتطلبات سوق العمل. ونؤكد في هذا الصدد على ضرورة مراجعة ال١١٠ تخصص فرعي في التعليم الفني الصناعي الحالي، ودمجهم أو قصرهم على التخصصات التي يحتاجها المجتمع فعليا. ولابد من المرونة في اتخاذ القرار فيما يخص تحديد المسارات التخصصية وفقا لاحتياجات السوق وتعديلها دوريا. كذلك يجب أن تعكس إجراءات القبول والالتحاق في المسارات التخصصية احتياجات السوق من حيث الإعداد والقدرات الأساسية المطلوبة، فلا نكرر ما يحدث حاليا من إلحاق أعداد من الطلبة في تخصصات صناعية أو تجارية أو زراعية غير مطلوبة أو عليها طلب أقل من عدد الملتحقين بها. و لا يجب أن نكرر كل المسارات في كافة المحافظات بل يجب أن تصمم المسارات أخذا في الاعتبار احتياجات كل محافظة على حدة.

ويجب التأكيد في هذا الصدد أيضا على ضرورة تأهيل المعلمين أثناء دراستهم الجامعية وتدريبهم بعد تخرجهم على طرق التدريس الحديثة وعلى تطبيق التعلم النشط واستخدام التكنولوجيا في التعليم وفي تقييم الطالب. كما يجب تزويد المدارس بالامكانات اللازمة لتفعيل هذا التوجه من خلال تشجيع مساهمات المجتمع المدني. ويجب إعطاء أولوية لتوظيف التكنولوجيا للارتقاء بالتعليم وإعادة بناء المحتوى التعليمي للمناهج بوسائل تكنولوجيا المعلومات، وتطوير الإدارة المدرسية باستخدام التكنولوجيا واعتبار القدرة على استخدام الحاسب الآلي وفقا للمعايير العالمية شرطا للتعيين والترقي في المدارس.

٦- إنشاء مراكز تجمع للتدريب والتطبيق للمسارات الفنية:

نظرا لقلة الإمكانات المتاحة لكل مدرسة على حدة، فإن الحزب يؤكد أهمية تطوير المدارس الفنية الموجودة واستخدامها كمراكز تدريب تشترك في استخدامها عدة مدارس وفقا لجداول محددة، بحيث تحقق الاستخدام الأمثل للأجهزة من قبل عدد من المدارس بدلا من تواجد هذه الأجهزة في كل مدرسة على حدة.

٧- زيادة المخصص الزمني للأنشطة اللاصفية والتحول لنظام اليوم الكامل:

من المؤكد أن الأنشطة اللاصفية تساعد الطالب على تنمية شخصيته والتفاعل مع زملائه في نشاط حر يحبه يجمع بين الهواية واكتساب المهارات والمعلومات، وذلك مثل الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية والفنية، والأنشطة المرتبطة بتنمية مهارات مطلوبة في سوق العمل مثل الحاسب الآلي أو نوادي العلوم والفضاء. وحيث أن هذه الأنشطة الحرة ستحتاج إلى مساحة زمنية في الجدول المدرسي، فمن الضروري تطبيق نظام اليوم الكامل في المدارس الثانوية، وقد كان هذا النظام مطبقاً في الستينيات ، حيث كان اليوم الدراسي للمدرسة الثانوية يمتد حتى الساعة الرابعة عصراً. ويتماشى هذا مع فكر تحويل المدرسة إلى "بيئة تعلميه حياتية" جاذبة للطالب طوال اليوم، حيث يجد فيها الطالب كل ما يصبو إليه من تعلم وأنشطة علمية ورياضية وترفيهية وغيرها.

٨- تشجيع الممارسات الديمقراطية داخل المدرسة:

في ظل فكر تطوير التعليم الثانوي لا بد من تشجيع الطلبة على الانضمام للأسر المختلفة والترشيح لمجالس إدارات هذه الأسر، ولاتحادات طلاب المدارس، وإعطاء المثل في الممارسات الديمقراطية السليمة كمنهج حياه من خلال إدارة المدرسة وتعاملها مع الطلبة والمعلمين، وإشراك المعلمين والطلبة في اتخاذ القرار داخل المدرسة وفي لجان التأثير على القرار خارج المدرسة.

٩- تعديل منظومة التقويم التربوي لتعكس التطور المعرفي والمهاري للطالب:

وقد تقدم الحزب في ورقة التقويم التربوي في مؤتمره لسنة ٢٠٠٣ بالسياسات التالية والتي نؤكد عليها هنا:

- تطبيق نظام التقويم التراكمي الذي لا يعتمد على امتحان الفرصة الواحدة (امتحان نهاية العام أو نهاية الفصل الدراسي)، وهو تقويم مستمر يؤدي لتقليل الرهبة والاضطراب النفسي الناتج عن امتحان الفرصة الواحدة النمطي، كما أن الاستمرارية تساعد التلميذ على أن يكون مستعداً للتقويم بصورة دائمة وليس آخر العام فقط مما يؤدي إلى التقليل من الاعتماد على الدروس الخصوصية.
- التقويم الشامل والذي يقيم الطالب بصورة شاملة توضح النمو المرتبط بكل جوانب شخصيته ويغطي نطاق أوسع من الإنجاز الدراسي والمهارات المكتسبة.
- التقويم الحقيقي الذي يعتمد على المعايير القومية التي تنشر على المجتمع والتي تتوافق مع المعايير الدولية للتعليم و تربط الطالب بالعالم الذي سيواجهه بعد تخرجه من المدرسة. ويعكس هذا النوع من التقويم ما يستطيع الطلبة القيام به فعلا، ويتطلب أن يكون أداء الطالب لمهام وأنشطة تعبر عن مهارة مطلوبة في مجال حقيقي، ويربط ما يستطيع الطلاب القيام به بمتطلبات سوق العمل.
- أن تكون المدرسة هي المسئول الأساسي عن التقويم، وأن يشكل الامتحان العام نسبة فقط من الدرجة النهائية التي يحصل عليها الطالب.
- عدم إعادة السنة بأكملها للراسبين في مادة أو أكثر، ويتماشى هذا مع نظام الساعات المعتمدة.
- مد صلاحية شهادة إنهاء التعليم الثانوي لمدة خمس سنوات، والسماح للشباب بالخروج لسوق العمل بعد إنهاء المرحلة الثانوية وإمكانية العودة للتقدم للجامعات مرة أخرى.

١٠- تطبيق المعايير التي تحسن من أداء المدارس والإسراع بتفعيل هيئة الاعتماد وضمان الجودة في التعليم:

يتطلب تطوير التعليم تدريب العاملين بالتعليم على كيفية تطبيق هذه المعايير لتقويم أداء المؤسسة التعليمية

وجميع العاملين بها، وذلك لتحقيق مبدأ الجودة، في الخدمة التعليمية. وتهدف هيئة الاعتماد وضمان الجودة، والتي تتمتع باستقلاليتها عن الوزارات المعنية، إلى ضمان التقييم والرقابة المحايدة ضماناً لكفاءة الأداء لمؤسسات التعليم.

١١- دعم التعليم التعاوني والقطاع الخاص:

تهدف سياسات الحزب الوطني أن يستوعب القطاع الأهلي غير الحكومي ٢٠٪ على الأقل من الطلب على التعليم المدرسي خلال عشر سنوات، مما يتيح للدولة قدرة أكبر لتركيز موازناتها بشكل أكثر فاعلية و تأثيراً على شريحة من المجتمع غير قادرة على سداد تكلفة تعليمها. لذلك فإن دعم القطاع الخاص و خصوصاً غير الهادف للربح و تشجيعه للتوسع في استيعاب أعداد أكبر من التلاميذ القادرين على سداد تكلفة تعليمهم ، هو سياسة حكيمة هدفها ليس تحقيق الربح لقطاع بعينة ، بل توفير موازنات أكبر لخدمة قطاع أكبر وشريحة من المجتمع تحتاج، ليس فقط المكانة في المدرسة ، و لكن لجودة أعلى من التعليم، وهو واجب الدولة الرئيسي وحق من حقوق المواطن المصري. ويشير في هذا إلى سياسات الحزب في تشجيع التعليم التعاوني التي نشرها الحزب في مؤتمرة الثامن عام ٢٠٠٣ و يؤكد عليها، وأهمها تسهيل الحصول على الأراضي اللازمة لبناء المدارس وضمان الدولة للقروض العالمية المتاحة لإنشاء هذه المؤسسات. وتشجيع المؤسسات الأهلية لإدارة المدارس وبناءها. ويتوجه الحزب إلى تشجيع قيام مؤسسات لتمويل الطلاب حتى يمكنهم الالتحاق بهذه المدارس أيضا، بل إن الدولة عليها أن تيسر على إدارات هذه المدارس في التوسع والإجادة، لزيادة الشريحة التي تسدد تكاليف تعليمها إلى المجتمع .

١٢- التوجه نحو لامركزية التعليم ودعم المشاركة المجتمعية وتنويع مصادر تمويل التطوير:

لابد من تحقيق أكبر قدر من اللامركزية والاستقلالية الإدارية والمالية للمدارس الثانوية، وتشجيع المشاركة المجتمعية في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والإشراف والرعاية لكل مدرسة. ولابد أن يكون تطوير التعليم الثانوي كما هو هدف قومي، هدفا على مستوى المحافظات، وأن تضع كل محافظة خطتها في هذا الصدد المنبثقة من الخطة العامة وتحدد أهدافها ومدة تحقيقها وتتنافس فيما بينها على تحقيق الأهداف. ويستلزم تحقيق اللامركزية، وجود هيكل تنظيمي على مستوى المدرسة تحدد فيه المهام والمسئوليات، مع تمكين الإدارة المدرسية من الاستقلال الذاتي من خلال التنمية المهنية والتدريب المستمر للقيادات الإدارية. ولابد من الشراكة والتنسيق مع المعاهد والجامعات لتحقيق توقعاتهم من خريج المرحلة الثانوية، وكذلك الشراكة المجتمعية مع التربويين وقطاع الأعمال وأولياء الأمور والمجتمع لصالح الطالب.

و يطرح الحزب للمناقشة فكرة إدارة التعليم الثانوي في كل محافظة من مجلس يضم اثنان من أساتذة الجامعة و اثنان من المجتمع المدني والخاص بالمحافظة وثلاثة من التربويين الخبراء فيها. وذلك لدعم فلسفة علاقة التعليم الثانوي بالجامعة وسوق العمل ومشاركة المجتمع في تنفيذ السياسات التي توضع لتطويره.

الجهات المنوط بها التنفيذ

حيث أن ما يطرحه الحزب من سياسات يحتاج ليس فقط لتعديل لوائح بل إلى تشريعات جديدة، فإن الحزب يؤكد أهمية تعاون المؤسسة التشريعية والحكومة ممثلة في وزارتي التعليم والتعليم العالي ومؤسسات المجتمع المدني و نقابة المهن التعليمية، لنجاح هذه السياسات. كذلك فإن التطوير لا يتم فقط بتعديلات في القوانين، ولكنة منهج يجب مشاركة كل المستفيدين منه في صياغته وتنفيذه.

المدة الزمنية للتنفيذ

ثلاث سنوات

تطوير الدراسات العليا

تؤكد الدراسة المتعمقة للدول التي قطعت شوطا كبيرا في التنمية على أن الجامعات ومراكز البحث العلمي تلعب دورا محوريا متزايدا في توفير أدوات تقدم الدول، وأن الطفرة التنموية التي تحدث في أي مجتمع ترتكز على منهجية واضحة ومحددة وهي الاستثمار وتنمية رأس المال البشرى بما في ذلك تطوير التعليم العالي والدراسات العليا كحلقة هامة في سلسلة تحقيق التقدم المنشود. وبناء عليه، فقد أولى الحزب أهمية خاصة لتطوير الدراسات العليا في مصر.

وتأتي قضية تطوير الدراسات العليا على قائمة قضايا تطوير التعليم العالي في مصر لارتباطها الوثيق بالبحث العلمي من ناحية، و بالتنمية الشاملة في المجالات المختلفة من ناحية أخرى. لذا فإن تطوير الدراسات العليا سوف ينعكس إيجابيا على المجتمع سواء بالتصدي العلمي المدروس لمشاكله أو بالسعي نحو تقدمه وتطويره على أسس دائمة ومتينة.

ونظرا لسيطرة الاتجاهات الأكاديمية النظرية على التعليم ما بعد الجامعي في مصر وتهميش الجوانب التقنية والفنية، فإن مشاركة الدراسات العليا في مواجهة مشاكل التنمية قد ضعفت، وباتت تنتج كوادر وتخصصات لا يحتاجها السوق ولا تخدم قضايا التنمية. وقد ساهم ذلك في نمو ظاهرة الاعتماد على الإستيراد شبه الكامل من الخارج لتنفيذ كثير من المشروعات، وتعرض عدد كبير من المشروعات المصرية لمشاكل التقادم التكنولوجي وعدم القدرة على التفاوض العالمي. وحتى تستعيد قطاعات التنمية في مصر قدرتها التنافسية فإنه يجب أن تحدث نقلة نوعية في توجهات الدراسات العليا لتكون محورا للتقدم التكنولوجي والابتكار والتحول نحو آفاق العالمية للاستفادة من فرص التنمية المتاحة.

وصف الوضع الراهن

تتمتع الدراسات العليا ومنظومة البحث العلمي في مصر بدعم سياسي ملحوظ في السنوات الأخيرة، مع وجود هيكل ضخم من أعضاء هيئة التدريس والباحثين القابلين للتدريب. كما أن مصر عقدت العديد من الاتفاقيات الثنائية و الإقليمية والدولية في المجالات العلمية والبحثية المختلفة، مما أتاح لعلمائها تبادل الخبرات مع الجامعات ومراكز البحوث العالمية.

بالإضافة إلى ذلك فإن هناك تزايداً في الإهتمام والتركيز على دور الدراسات العليا في بناء الكوادر اللازمة لتنمية مجالات البحث والتطوير. ولقد ازدادت أعداد المقيدين

توزيع المقيدين بالدراسات العليا وفقاً للجامعة ونوع الدرجة العلمية عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣

الجامعة	دبلوم ٪	ماجستير ٪	دكتوراه ٪	النسبة من المقيدين بالدراسات العليا فى كل جامعات مصر ٪
القاهرة	٥٠	٣٧	١٣	١١,٧
الإسكندرية	٥٩	٢٥	١٦	١٠,٤
عين شمس	٦٩	٢٢	٩	١٩,١
أسيوط	٦٢	٢٤	١٤	٦,٢
طنطا	٥٧	٣٢	١١	٤,١
المنصورة	٦٣	٢٦	١١	٤,١
الزقازيق	٦٩	٢٠	١١	٢١,٤
حلوان	٢٦	٦٠	١٤	٨,٣
المنيا	٨٥	١٢	٣	٢,١
المنوفية	٤٢	٤٦	٧	١,٥
قناة السويس	٥٧	٣١	١٢	٢,٥
جنوب الوادى	٨٥	١١	٤	٢,٤
الإجمالى	٦١	٢٨	١١	١٠٠

المصدر: موقع وزارة التعليم العالي ٢٠٠٣.

في الدراسات العليا خلال الأعوام الثلاث الماضية، حيث ارتفع عدد الخريجين من حوالي ٢٨ ألف خريج عام ٩٩/٢٠٠٠ إلى ما يقرب من ٤٣ ألف خريج عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ بمعدل زيادة مقدارها ٥٥٪ ، وذلك كما هو موضح فى الجدول التالي:

أما بالنسبة لتوزيع الطلاب طبقا لنوع الشهادة التي تمنح، فإن أغلب التركيز يكون للحصول على درجة الدبلوم العالي بنسبة ٦١٪، تليها درجة الماجستير بنسبة ٢٨٪، ثم تأتي درجة الدكتوراه بنسبة ١١٪.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الحزب يرى أن الدراسات العليا مازالت تواجه عددا من التحديات يمكن حصرها فى ثلاث مجموعات رئيسية كما يلى:

أولاً: تحديات استراتيجية:

وتتمثل فى غياب استراتيجية قومية واضحة للدراسات العليا، وضعف ربط بحوث الدراسات العليا بأهداف التنمية، و عدم وجود استراتيجية لتسويق الإنتاج العلمي، مع تغلب التخصصات النظرية.

ثانياً: تحديات تنظيمية و فنية:

من أهم التحديات التنظيمية و الفنية غياب الربط بين الدراسات العليا و القطاعات الإنتاجية و الخدمية، وعدم وجود قاعدة معلومات قومية عن الدراسات يمكن الرجوع إليها، وكذلك عدم توفر عدد كاف من المكتبات الإلكترونية كمرجعية. علاوة على ذلك، فإن قصور الوعي بحقوق الملكية الفكرية و براءات الاختراعات وتعقد إجراءات التسجيل المحلى وتكلفة التسجيل الدولي أفقد الكثير من البحوث قيمتها.

و يضاف إلى ذلك ارتفاع تكلفة النشر العالمي، مع عدم الاعتراف العلمي الدولي بالعديد من الدوريات المصرية مما يؤدى إلى صعوبة إدراج الأبحاث المصرية في منظومة الإستخدام العالمي للبحوث. ويصاحب ذلك قلة توافر الأجهزة المتطورة والمعامل المتخصصة في مختلف مجالات العلوم. وأخيرا، فإنه من أهم التحديات الفنية التي تواجه الدراسات العليا عدم مواكبة تخصصاتها للتطورات العالمية الحديثة.

ثالثاً: تحديات تمويلية:

وتتركز فى ضعف الموازنة المخصصة للدراسات العليا من الدولة، و ضعف المشاركة المجتمعية بوجه عام في هذا التمويل. كما أن الأعداد المتزايدة من الطلبة الملتحقين بالدراسات العليا لا يسددون تكلفة الدراسة، فى الوقت الذي لا يقابلها عدد مناسب من البعثات الداخلية المتاحة التي تسدد تكلفتها المؤسسات أوالوزارات الباعثة لهؤلاء الدارسين. كذلك فإن التمويل المتاح من موازنة الدولة و المخصص للبعثات الخارجية للدارسين لا يحقق حتى الآن سياسات الحزب المعلنة عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ ، بمضاعفة أعداد المبعوثين إلى الخارج خلال ٥ سنوات ، بل إن التغيرات التي طرأت على أسعار العملة المصرية قد ضاعفت من هذا الضغط وأدت إلى نقص عدد المبعوثين في العام الماضي .

وبالرغم من أن هناك تمويل من المنح والمساعدات الدولية لعدد من الدارسين في الدراسات العليا، فإنها تمثل نسبة ضئيلة من الموازنة المخصصة للدراسات العليا. و قد يكون عدم الاستخدام الأمثل لما هو متاح من هذه المنح أحد التحديات الواجب مواجهتها.

السياسات المقترحة

يتبنى الحزب مجموعة من السياسات لتطوير الدراسات العليا في مصر لكي تواكب توجه الحزب والدولة نحو مجتمع المعرفة، وفيما يلي عرض لهذه السياسات:

أولاً، سياسات التطوير المؤسسي

- وضع استراتيجية قومية واضحة للدراسات العليا في مصر تحقق لها قدرا أعلى من التنافسية العالمية.
- تأكيد حرية الجامعات في وضع و تطوير نظم الدراسات العليا بما في ذلك نظم القبول ونوعية التخصصات والشهادات التي تمنحها ونظم الإدارة والتقويم ومصادر التمويل.
- الاستفادة من الموارد البشرية في مؤسسات التعليم العالي، و فتح قنوات اتصال مع المراكز العالمية للدراسات العليا والبحوث.

ثانياً، سياسات التطوير العلمي

- تطبيق نظام الساعات المعتمدة في الدراسات العليا لإتاحة المرونة اللازمة للنظام.
- تشجيع البرامج العلمية المشتركة بين الكليات المختلفة، مع إعطاء درجة أعلى من المرونة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس للتنقل بين الجامعات المختلفة.
- تطوير نظم القبول والدراسة بما يسمح بإدخال معايير جديدة في منهج القبول والدراسة و نظم الإشراف ونظم الحكم على الرسائل بما يتمشى مع النظم العالمية الحديثة، والالتزام الجاد بقبول طلاب الدراسات العليا بناء على قدرات المؤسسة التعليمية التي تخضع للاعتماد وضمان الجودة، والتي يجب أن تلتزم بأعداد محددة من الطلاب.
- وضع خطط طويلة المدى يحدد فيها أعداد المقبولين في الدراسات العليا وفقا لاحتياجات ومتطلبات المجتمع وعملية التنمية وقدرات المؤسسات التعليمية.

ثالثاً، سياسات التمويل

- دعم الاستقلال المالي للكليات والجامعات، من خلال توفير قدر أكبر من الحرية لهذه المؤسسات في زيادة وتنويع مصادر دخلها، وفي تحديد احتياجاتها من العاملين وأعضاء هيئة التدريس والمزايا الممنوحة لهم.

وكذلك أعداد المقبولين سنويا وتكلفة الدراسة بها.

- تحويل الدراسات العليا في الجامعات من خدمة تعليمية مجانية إلى خدمة لها تكلفة واجب سدادها إما من الطالب أو الجهة الباعثة له أو من خلال منح دراسية تمنح للمتميزين.
- تنمية وسائل التمويل المختلفة الموجهة إلى طلاب العلم عموماً و الدراسات العليا خاصة من خلال نظم جديدة و مبتكرة بدون فوائد، أو بفوائد منخفضة على مدى طويل وربط السداد بالتوظيف.
- التوسع في إتاحة فرص الدراسات العليا من خلال برامج تعليمية، متنوعة تدرس من خلال نظام الساعات المعتمدة في الجامعات المختلفة، مع الاستخدام الأمثل للتعليم عن بعد بوسائله المتعددة لتحقيق هذه السياسة.

متطلبات النجاح

- التأكيد على أهمية مشاركة الحكومة وقطاعات المجتمع الأهلي والمدني في استراتيجية تطوير الدراسات العليا واحتياجات المجتمع.
- تصميم وتقديم برامج متنوعة للدراسات العليا تتوافق مع التطور العالمي بما يخدم الاحتياجات المتعددة لخطط التنمية الشاملة ومجتمع المعرفة.
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في تطوير برامج الدراسات العليا.
- استمرار الإطلاع على التجارب الدولية الناجحة في مجال تطوير برامج الدراسات العليا.
- تشجيع ظهور مصادر تمويل متنوعة وغير تقليدية لطلاب العلم على غرار ما يحدث في العالم.

الجهات المنوط بها تنفيذ سياسات التطوير

- الجامعات والكليات بأقسامها العلمية المختلفة.
- مجلس الشعب.
- وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات والمجلس الأعلى للجامعات الخاصة.
- وزارتي الإعلام والثقافة.
- الأحزاب السياسية.
- المؤسسات والهيئات الدولية الداعمة لخطط التطوير.
- مؤسسات المجتمع المدني.

ولتحقيق طفرة في الدراسات العليا يقترح المشروع الاسترشادي التالي:

اسم المشروع:

كلية الدراسات العليا في إطار إنشاء جامعة أهلية غير هادفة للربح:

وصف المشروع:

إنشاء جامعة غير هادفة للربح تكون جامعة القاهرة هي مؤسسها ومالك أغلب أسهمها، تستطيع بما لدى الجامعة من ثروة بشرية من علماء وأساتذة تقديم خدمة تعليم عال متميز وتعتمد في موازنتها على نفسها بدون أعباء على الدولة. ويسدد الطلاب فيها جزء كبيرا من تكلفة تعليمهم ويتم استثمار عوائد الموازنة في تطوير نظم التعليم وربطها بأرقى الجامعات العالمية.

ويتضمن إنشاء الجامعة الجديدة إنشاء كليات للدراسات العليا، ويكون لها حق منح الدرجات العلمية في منظومة متكاملة بنظام التخصصات العلمية الحديثة وعلوم المستقبل والتخصصات البينية، على سبيل المثال " الهندسة الوراثية ومصادر الطاقة المتجددة، وتكنولوجيا الفضاء، والعلوم الطبية الحديثة، الليزر وتطبيقاته ... الخ"

وتحدد هذه الكلية نظم القبول وسياسات التمويل والبرامج العلمية وطرق التعاقد مع أعضاء هيئة التدريس للإشراف العلمي، وتعمل على تحقيق التكامل والاتساق بين برامج الدراسات العليا والبحوث العلمية مع مراكز البحث العلمي الوطنية والعالمية من ناحية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية من ناحية أخرى.

كما تستطيع هذه الكلية، من خلال ميزانيتها المستقلة، تشجيع شباب الباحثين من خلال تقديم المنح العلمية للدراسة، وكذلك طرح مجموعة من المشاريع لتمويل المقترحات البحثية والابتكاريه للشباب.

وتستطيع كليات الدراسات العليا أن تقوم بدورها عن طريق الابتكار والتحليل وتبادل المعرفة لإثراء التعليم العالي، من خلال تنمية قدرات طلاب الدراسات العليا ومهارات التعليم الذاتي المستمر والدائم لديهم من خلال دمج وترابط التعليم والبحث العلمي مع مشكلات المجتمع وسبل حلها.

ماذا يمكن أن تقدم كلية الدراسات العليا غير الهادفة للربح ؟

المستوى التنظيمي

- حرية واستقلالية وتميز ومرونة في التعامل.
- حرية الانتقال بين الجامعات المصرية والأجنبية والاعتراف المتبادل.
- حرية نظم القبول والإشراف والتحكيم.

المستوى العلمي

- تشجيع زيارة العلماء المتميزين من الجامعات الأجنبية للتدريس والإشراف على طلاب الدراسات العليا.

- إبداع وابتكارات البحث العلمي " شباب الباحثين ".
- دعم التنافسية.
- تخصصات لعلوم المستقبل والعلوم الجديدة.
- نظام الساعات المعتمدة.
- مشاريع للبحوث القومية.

المستوى التمويلى

- علاقات تبادلية ودرجات مشتركة مع الجامعات الأجنبية.
- تكاليف الدراسة مدفوعة.
- منح وبعثات وتمويل من الهيئات الأجنبية والقومية.
- مراكز تسويقية للبحوث.

العلاقات مع الجامعات

- الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس ذوى الخبرة من خلال علاقة تعاقدية للإشراف والبحث العلمي.
- تعاقد مع المعامل البحثية المتميزة في الجامعات ومراكز البحوث.

المدة الزمنية

- سنة واحدة.

www.ndp.org.eg

الفكر الجديد... وأولويات الإصلاح